

# الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المراقبة الإحصائية  
للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني  
(الربع الثاني 2004)

تشرين أول/أكتوبر، 2004

© رمضان، 1425هـ – تشرين أول، 2004.  
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية  
للمجتمع الفلسطيني، (الربع الثاني 2004). رام الله - فلسطين

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين

فاكس: 2406343 (970/972) 2

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.org>

هاتف: 240 6340 (970/972) 2

بريد إلكتروني: [diwan@pcbs.pna.org](mailto:diwan@pcbs.pna.org)

## شكر وتقدير

اعتمد هذا التقرير على العديد من المسوح التي تم التخطيط لها وتنفيذها بدعم مالي وفني مشترك بين كل من السلطة الوطنية الفلسطينية (PNA) ومجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) ممثلة بمكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الممثلة الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، المفوضية الأوروبية (EC)، والبنك الدولي. يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لمجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG).

## تقديم

يسعى الجهاز منذ عدة سنوات إلى بناء نظام معلومات يستند على مراقبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وتوفير معلومات عن التغيرات التي تطرأ في كافة المجالات بشكل منتظم، لأن ذلك يعتبر خطوة عملية نحو تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي من التجاوب مع الأوضاع الناشئة في الوقت والطريقة المناسبين باستخدام أقل قدر ممكن من المصادر المتاحة.

ونظراً للاهتمام المتزايد بتوفير بيانات حول الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وذلك لما يشكله من أهمية في حياة المجتمع، ارتأى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تنفيذ عدة أنشطة إحصائية منها: تنفيذ مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية بصورة دورية، وتجميع البيانات المتوفرة في الجهاز حول خسائر المجتمع الفلسطيني الناتجة عن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وحول الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني حتى نهاية الربع الثاني من العام 2004، ونشرها في تقرير ربعي يعكس التغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

هذا التقرير هو أحد سلسلة تقارير المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني حول أهم المؤشرات التي يعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على نشرها. وتهدف هذه السلسلة إلى توفير البيانات الإحصائية الخاصة بنظام المراقبة الإحصائية في المجتمع الفلسطيني، بحيث يتم في هذا التقرير تغطية مؤشرات الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع والمتمثلة في خسائر المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والبشرية في القطاعات المختلفة، والمساعدات التي تتلقاها الأسر (نوعها وقيمتها ومصدرها)، ومستويات المعيشة للأسر (الدخل والإنفاق)، والحاجة إلى المساعدات، وصمود الأسرة مادياً وكيفية ممارسة حياتها اليومية في ظل الظروف الراهنة، ومؤشرات أخرى ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وبيئية.

يسر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يقدم هذا التقرير (المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني) كمرجع أساسي لجميع المخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص، وجميع فئات المستفيدين والمستخدمين لبيانات الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، في شتى المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

والله ولي التوفيق،

د. حسن أبو لبده

رئيس الجهاز

تشرين أول، 2004

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
9	قائمة الجداول
11	قائمة الأشكال البيانية
13	ملخص تنفيذي
15	مقدمة
15	الفصل الأول:
15	1.1 اهداف التقرير
16	1.2 هيكلية التقرير
17	الفصل الثاني:
17	الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية
17	1.2 حجم السكان وتوزيعه
17	1.1.2 كثافة سكانية عالية في الأراضي الفلسطينية
17	2.1.2 المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي
18	2.2 الخصوبة
19	3.2 الهجرة
19	1.3.2 الهجرة العائدة الى الأراضي الفلسطينية
21	الفصل الثالث:
21	ظروف ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية
21	1.3 دخل الاسرة
21	2.3 الفقر
22	3.3 مصادر الدخل
23	4.3 انفاق الاسرة
24	5.3 استراتيجيات الصمود الاقتصادي للأسر الفلسطينية
24	6.3 المساعدات الانسانية
27	الفصل الرابع:
27	واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية
28	1.4 القوة البشرية
28	2.4 القوى العاملة
29	3.4 البطالة
30	4.4 العاملون (العمالة التامة والعمالة المحدودة)
30	5.4 الاعالة الاقتصادية
31	1.5.4 العاملون في القطاع العام
31	6.4 الحالة العملية
31	7.4 النشاط الاقتصادي
32	8.4 معدلات الاجور الحقيقية

الصفحة	الموضوع
33	9.4 الافراد خارج القوى العاملة
35	الفصل الخامس: قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية
35	1.5 احصاءات التعليم بشكل عام
36	2.5 التعليم الحكومي
36	3.5 اثر الاجراءات الاسرائيلية على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية
37	4.5 اثر جدار الضم والتوسع على قطاع التعليم في المناطق التي تأثرت بالجدار
39	الفصل السادس: قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية
39	1.6 الوضع الصحي العام
39	2.6 اثر الاجراءات الاسرائيلية على قطاع الصحة
40	1.2.6 الوصول للخدمات الصحية
40	2.2.6 الشهداء والجرحى
43	الفصل السابع: جدار الضم والتوسع وآثاره على التجمعات والأسر الفلسطينية
43	1.7 الموقع من جدار الضم والتوسع
43	2.7 تهجير السكان
44	3.7 تدمير الممتلكات ومصادرة الاراضي
45	4.7 تدمير المنشآت الاقتصادية
45	5.7 توفر خدمات البنية التحتية الأساسية
47	الفصل الثامن: الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية
47	1.8 المؤشرات الكلية
48	2.8 الخسائر المباشرة
49	3.8 اداء القطاعات الاقتصادية
55	4.8 الخسائر في المباني والمنشآت العامة
57	المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
21	جدول 1.3: دخل الأسرة الوسيط الشهري، الدورة التاسعة: نيسان-حزيران، 2004
22	جدول 2.3: توزيع الأسر وعدد أفرادها دون خط الفقر المكافئ حسب المنطقة، الربعين الثاني والثالث 2003 والربعين الأول والثاني 2004
23	جدول 3.3: الأسر التي انخفضت نفقاتها خلال 12 شهر الماضية ومؤشرات أخرى حسب المنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الأول والثاني 2004
24	جدول 4.3: نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصدوم اقتصاديا خلال 12 شهر الماضية والمنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الأول والثاني 2004
27	جدول 1.4: مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2004
35	جدول 1.5: إجمالي أعداد الطلبة والمعلمين والمدارس والشعب في الأراضي الفلسطينية حسب المرحلة الدراسية والسلطة المشرفة، 2004/2003
36	جدول 2.5: تطور عدد المدارس والطلبة والمعلمين والشعب في المدارس الحكومية في الأراضي الفلسطينية ما بين الأعوام 1994-1995/2003-2004
37	جدول 3.5: الخسائر البشرية في قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين 2000/9/28 - 2004/7/15
38	جدول 4.5: عدد التجمعات وعدد المدارس وعدد الطلبة المتأثرون نتيجة بناء جدار الضم والتوسع، من 2000/9/28-2004/7/15
40	جدول 1.6: عدد شهداء انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والمنطقة للفترة من 29 أيلول 2000-30 حزيران 2004
41	جدول 2.6: عدد جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الإصابة والسنة للفترة من 29 أيلول 2000-30 حزيران 2004
44	جدول 1.7: عدد الأسر والأفراد الذين تم تهجيرهم حسب المحافظة، آذار، 2004
45	جدول 2.7: عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة (كلياً أو جزئياً) والمنشآت التي تم إغلاقها في التجمعات التي يمر فيها جدار الضم والتوسع حسب المحافظة، آذار 2004
49	جدول 1.8: حركة الواردات والصادرات من وإلى فلسطين للأعوام 1999 - 2002

## قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
18	الشكل 1.2: الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية تقديرات منتصف عام 2004
19	الشكل 2.2: معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية، (1997، 1999)
23	الشكل 1.3: التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب مصدر الدخل، الربع الثاني 2004
25	الشكل 2.3: التوزيع النسبي للأسر حسب تلقي مساعدات والمنطقة، الربع الثاني 2004
29	الشكل 1.4: نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس: الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004
30	الشكل 2.4: توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثاني 2004
30	الشكل 3.4: توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثاني 2004
32	الشكل 4.4: معدل الأجر اليومي والأجر الوسيط اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر حسب مكان العمل، الربع الثاني 2004
33	الشكل 5.4: التوزيع النسبي للأفراد خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب السبب، الربع الثاني 2004
44	الشكل 1.7: مساحة الأراضي المصادرة في التجمعات التي تأثرت بجدار الضم والتوسع حسب المحافظة، آذار 2004
48	الشكل 1.8: نسب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع عام 1999
50	الشكل 2.8: قيمة الصادرات والواردات في الأراضي الفلسطينية حسب السنة (بالمليون دولار)
51	الشكل 3.8: الرقم القياسي العام في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والسنة
52	الشكل 4.8: القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والسنة
53	الشكل 5.8: التغير النسبي لأهم مؤشرات النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، مقارنة مع الربع الثاني 2000، حسب الربع.
54	الشكل 6.8: أهم المؤشرات الرئيسية لرخص الأبنية المصادرة في الأراضي الفلسطينية حسب السنة



## ملخص تنفيذي

سعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 إلى بناء نظام إحصائي، بهدف توفير المؤشرات الإحصائية لمراقبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وقياس أثر الإجراءات الإسرائيلية المختلفة عليها.

يعرض هذا التقرير أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبالتحديد أثرها على توزيع السكان وخصائصهم الديمغرافية، الأوضاع المعيشية للأسر والأفراد ومستويات الفقر، قطاع التعليم، قطاع الصحة، سوق العمل، الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته.

يلاحظ من خلال البيانات التي يعرضها التقرير أن المجتمع الفلسطيني يعاني من مشاكل عديدة، ومنها كثافة سكانية مرتفعة، معدلات بطالة مرتفعة، ارتفاع معدلات الفقر، صعوبة في الوصول إلى المدارس والجامعات والمرافق الصحية، تدمير في المباني والمنشآت والبنية التحتية، خسائر في الاقتصاد الفلسطيني.

في ظل استمرار الإجراءات الإسرائيلية من جهة، ومنها هدم وتدمير للمباني والمنشآت وخدمات البنية التحتية، مصادرة الأراضي، قتل وجرح المواطنين، إعاقة حركة المواطنين أمام الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي. من جهة أخرى وفي ظل عدم توفر برامج الإغاثة والمساعدة الدائمة التي تساعد في حل المشاكل بصورة دائمة، والامكانيات المحدودة للاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على مواجهة هذه المشاكل، من المتوقع استمرار وجود هذه المشاكل وتفاقمها وإبقاء الشعب الفلسطيني ضمن دائرة المعاناة اليومية.

## الفصل الأول

### مقدمة

يولي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني متابعة ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأسرة الفلسطينية أهمية كبيرة، من خلال توفير المؤشرات الإحصائية التي تخدم أهداف التنمية وتحسين ظروف الحياة، نظراً لاستمرار معاناة الشعب الفلسطيني وبشكل متسارع منذ أيلول 2000 نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بإغلاق المناطق الفلسطينية وفرض الحصار ومنع التجول وتدمير البنية التحتية لمختلف قطاعات الخدمات، فقد أدى ذلك إلى تدهور الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، فقد ارتفعت نسبة البطالة وانتشار الفقر وفقدان الأمن الاجتماعي والسياسي والشخصي، لهذا بادر الجهاز إلى بدء العمل على بناء نظام مراقبة اجتماعي، اقتصادي بيئي، بهدف توفير البيانات الحديثة حول الواقع الراهن لصانعي السياسات والمخططين لتمكينهم من رسم الخطط وتعديل وتطوير البرامج وفق الأولويات والامكانيات البشرية والمالية المتاحة.

يستند نظام المراقبة على استخدام قواعد البيانات في المواضيع المختلفة والتي حرص الجهاز على توفيرها، بالإضافة إلى تنفيذ المسوح الأسرية المتخصصة لاستكمال جمع البيانات عن فئات محددة في المجتمع الفلسطيني (Vulnerable groups) وهي في الغالب النساء والأطفال بالإضافة إلى بعض الفئات مثل الفقراء والعاطلين عن العمل وجرحى ومعاقى الانتفاضة. سيبني نظام المراقبة الفرصة لصانعي القرار والمهتمين من الباحثين والمؤسسات الدولية من صياغة السياسات وتحديد الأولويات والاحتياجات وتحديد طبيعة التدخلات اللازمة (Interventions) للحد من التدهور في مختلف مجالات الحياة.

نفذ الجهاز منذ بداية عام 2001 مسحاً أسرياً دورياً وبشكل ربعي لدراسة أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية، وقد تم تنفيذ تسع دورات آخرها في (الربع الثاني من عام 2004)، كما تم تنفيذ مسح متخصص حول الواقع التغذوي للأطفال دون الخمس سنوات، بالإضافة إلى تنفيذ مسح الفقر 2003 Poverty Rapid Assessment Survey، وكذلك تنفيذ مسح عمل الأطفال 2003، وكذلك مسح القوى العاملة الذي ينفذ بشكل دوري مستمر بشكل ربعي وغيرها من المسوح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتخصصة.

يهدف الجهاز من وراء تنفيذ هذه الأنشطة إلى جمع بيانات وتوفرها واثاحتها لجميع المعنيين حول خسائر المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، والمساعدات التي تتلقاها الأسر (نوعها وقيمتها ومصدرها)، ومستويات المعيشة للأسر (الدخل والإنفاق)، والحاجة إلى المساعدات، وصمود الأسرة مادياً وكيفية ممارسة حياتها اليومية في ظل الظروف الراهنة، وأثر جدار الضم والتوسع على السكان الفلسطينيين وتغيير مكان السكن كنتيجة مباشرة للإجراءات الإسرائيلية.

#### 1.1: أهداف التقرير

يهدف الجهاز إلى توثيق وتعميم نتائج المسوح وقواعد البيانات من خلال تبويبها وجدولتها وعرضها في هذا التقرير ليشكل أحد الأدوات التي تستخدم في عمليات المراقبة والتخطيط، وكذلك تزويد المخططين والمهتمين وصناع القرار بالمؤشرات المتوفرة والمتعلقة ببرامج العمل المختلفة.

## 1.2: هيكلية التقرير

يتألف التقرير من ثمانية فصول تشكل مجمل مادة التقرير، يستعرض الفصل الأول من هذا التقرير مقدمة وخلفية عامة حول نظام المراقبة الاحصائية للأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وهيكلية التقرير. يتضمن الفصل الثاني بيانات الواقع الديموغرافي. في حين يستعرض الفصل الثالث ظروف ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، ويعرض الفصل الرابع واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية، أما الفصل الخامس فيعرض اثر الاجراءات الاسرائيلية على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية، في حين يعرض الفصل السادس اثر الاجراءات الاسرائيلية على قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية. وقد خصص الفصل السابع لدراسة اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات والاسر الفلسطينية، اما الفصل الثامن فيستعرض الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

## الفصل الثاني

### الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية

#### 1.2: حجم السكان وتوزيعه

بلغ عدد السكان المقدر في الربع الثاني من العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 3.805 مليون نسمة، منهم 1.928 مليون ذكر و 1.877 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكر لكل مائة أنثى. يتوزعون بواقع 2.408 مليون في الضفة الغربية، منهم 1.221 مليون ذكر و 1.187 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.8 ذكر لكل مائة أنثى. وحوالي 1.397 مليون في قطاع غزة منهم 707 ألف ذكر و 690 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.5 ذكر لكل مائة أنثى.

في حين قدر عدد السكان المقدر في الربع الأول من العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 3.767 مليون نسمة، منهم 1.909 مليون ذكر و 1.858 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكر لكل مائة أنثى. يتوزعون بواقع 2.385 مليون في الضفة الغربية، منهم 1.209 مليون ذكر و 1.176 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.9 ذكر لكل مائة أنثى. وحوالي 1.382 مليون في قطاع غزة منهم 699 ألف ذكر و 683 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.3 ذكر لكل مائة أنثى.

يتوزع السكان الفلسطينيون حسب نوع التجمع في الربع الثاني 2004 في الحضر والريف ومخيمات اللاجئين، فقد شكل سكان الحضر ما نسبته 56.4% من إجمالي السكان، بينما بلغت النسبة في الريف ومخيمات اللاجئين 28.5%، و15.1% على التوالي.

#### 1.1.2: كثافة سكانية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية

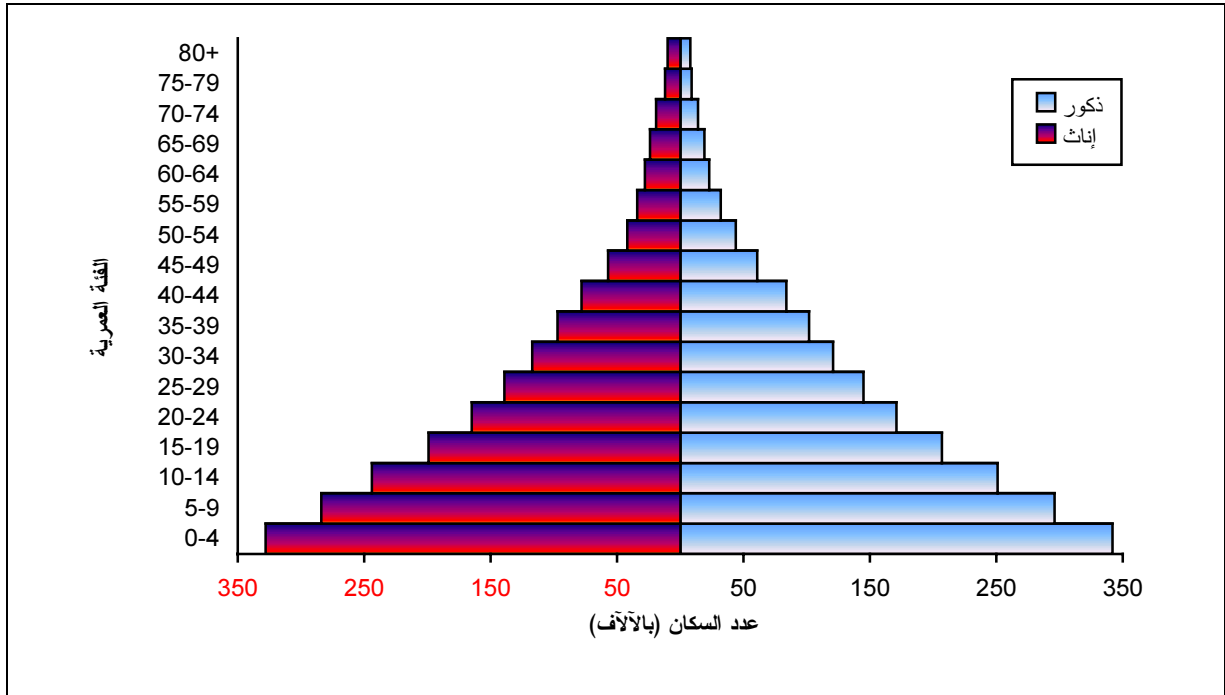
الكثافة السكانية للأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، ويعود ذلك لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على نسبة كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وتستمر الكثافة السكانية بالارتفاع مع استمرار سياسة مصادرة الأراضي لتوسيع وبناء المستوطنات الإسرائيلية ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى شق الطرق لاستخدام المستوطنين الإسرائيليين وإغلاق الأراضي وتحويلها إلى مناطق عسكرية، يتركز حوالي 1.4 مليون فلسطيني في مساحة لا تتجاوز (365 كم<sup>2</sup>) معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من قراهم وبلداتهم التي احتلت عام 1948، ويتوقع أن يتزايد العدد بشكل كبير نتيجة للزيادة الطبيعية المرتفعة التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني، وكذلك تناقص المساحات التي تخضع للسيطرة الفلسطينية نتيجة للإجراءات الإسرائيلية على أرض الواقع. بلغت الكثافة السكانية المقدرة في الربع الثاني من العام 2004 نحو 632 فرد/كم<sup>2</sup> في الأراضي الفلسطينية، بواقع 426 فرد/كم<sup>2</sup> في الضفة الغربية مقابل 3,829 فرد/كم<sup>2</sup> في قطاع غزة.

#### 2.1.2: المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي

يبين الهرم السكاني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية مجتمع فتي، حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمثلة بالأفراد صغار السن دون الخامسة عشرة من العمر والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. حيث أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة

الغربية، فقد قدرت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر في الربع الثاني من العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 17.6% من مجمل السكان، تتوزع بواقع 16.7% و 19.1% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. و قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة للربع نفسه بحوالي 45.9% من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية، بواقع 44.1% في الضفة الغربية و 48.9% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر حيث قدرت هذه النسبة في الربع الثاني من العام 2004 بحوالي 3.1% في الأراضي الفلسطينية بواقع 3.3% في الضفة الغربية و 2.6% في قطاع غزة. ويلاحظ من خلال المقارنة مع تقديرات السكان للربع الأول من العام 2004 بأنه لم يطرأ تغيير ملحوظ على هذه النسب حيث بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر 17.7% من مجمل السكان تتوزع بواقع 16.7% و 19.1% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. و قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة للربع نفسه بحوالي 45.9% من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية، بواقع 44.2% في الضفة الغربية و 49.0% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر حيث قدرت هذه النسبة لنفس الفترة بحوالي 3.1% في الأراضي الفلسطينية بواقع 3.3% في الضفة الغربية و 2.6% في قطاع غزة.

شكل 1.2: الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية تقديرات الربع الثاني من العام، 2004



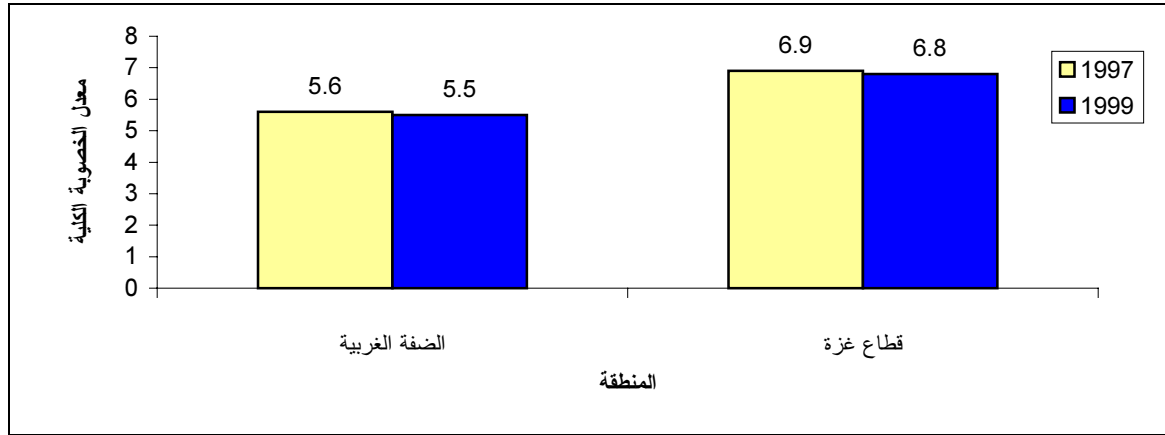
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. الإسقاطات السكانية - تقديرات منقحة (بيانات غير منشورة). رام الله - فلسطين.

## 2.2: الخصوبة<sup>1</sup>

تعتبر الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة (5.9 مولود عام 1999) مقارنة بالمستويات السائدة في الدول الأخرى خصوصاً العربية منها فقد بلغت 4.4 مولود في الأردن لعام 2000، وفي مصر 3.3 مولود. يرجع الباحثين أسباب ارتفاع مستويات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني.

تشير البيانات إلى أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي، فاستناداً إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية 6.04 مولود بواقع 5.6 مولود في الضفة الغربية و6.9 مولود في قطاع غزة. وانخفضت في العام 1999 في الأراضي الفلسطينية إلى 5.9 مولود، حيث بلغت في الضفة الغربية وقطاع غزة 5.5 و6.8 مولود على التوالي، وذلك بناءً على نتائج المسح الصحي 2000.

شكل 2.2: معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية، (1997، 1999)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي - 2000، النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

## 3.2: الهجرة<sup>2</sup>

من الواضح أن هناك تأثيراً لنشوء السلطة الوطنية الفلسطينية على رفع معدلات الهجرة الداخلية، حيث تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997 أن 29.1% من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية هاجروا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أي خلال الفترة (1994-1997)، مقابل 17.2% خلال الفترة 1990-1993، وتشكل الإناث أعلى نسبة من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية (58.6%) مقابل 41.4% للذكور، وغالباً ما يعود ارتفاع نسبة هجرة الإناث الداخلية إلى الزواج وانتقال الزوجة من مكان سكنها المعتاد إلى مكان الإقامة المعتاد لزوجها. وتتسم خصائص المهاجرين الفلسطينيين هجرة داخلية بأنها تتأثر بالتركيب العمري، فقد بلغت نسبة المهاجرين داخلياً ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة 18.0%، وبين الأفراد 15-40 سنة 54.8% في حين اقتصرت نسبة من تزيد أعمارهم

<sup>1</sup> الخصوبة هي: الأداء التناسلي (التناسلي) الفعلي للفرد أو الزوجين أو المجموعة أو السكان. (العدد الفعلي الذي أنجبته المرأة من المواليد طوال فترة حياتها الإنجابية) أو المجتمع.

<sup>2</sup> الهجرة هي انتقال الشخص أو الأسرة كاملة من تجمع سكاني إلى آخر أو من دولة إلى أخرى، أي بشرط أن يجتاز الفرد حدود هذا التجمع أو الدولة وإقامة أو ينوي الإقامة في مكان الوصول سنة أو أكثر حتى لو تخللها فترات زيارة بسيطة إلى مكان آخر.

عن 65 سنة من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية حوالي 5.7% فقط. وغالباً ما يتم انتقال الأفراد كبار السن إلى مكان إقامة جديد بسبب مرافقة الأهل في حين ينتقل الأفراد 15-40 سنة بسبب العمل أو الزواج.

### 1.3.2: الهجرة العائدة إلى الأراضي الفلسطينية

بلغت نسبة الأفراد في الأراضي الفلسطينية الذين كان لهم مكان إقامة معتاد سابق خارج الأراضي الفلسطينية 10.5% من مجمل السكان وذلك في عام 1997، وشكلت نسبة العائدين إلى الضفة الغربية 65.3% من مجمل العائدين مقابل 34.7% لقطاع غزة. وتظهر النتائج أن ما يقارب من نصف العائدين من الخارج عادوا بعد قدوم السلطة الوطنية حيث بلغت نسبتهم 48.5% من مجمل الذين لديهم مكان إقامة سابق خارج الأراضي الفلسطينية، والباقي عادوا قبل قدوم السلطة. وترتفع نسبة الذكور عن الإناث ممن لديهم مكان إقامة سابق خارج الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبة الذكور 53.6% مقابل 46.4% للإناث وقد يعود هذا الفرق بين الجنسين إلى عودة الكثير من الأفراد الذكور مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية دون عائلاتهم، أو لعودة الفلسطينيين الذكور الذين تركوا الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الماضية بسبب الدراسة أو العمل خارج الأراضي الفلسطينية.

### ظروف ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية

#### 1.3: دخل الأسرة

تعتمد الأسر الفلسطينية بشكل أساسي على الدخل الشهري<sup>1</sup> في توفير الظروف المعيشية المناسبة وسد حاجاتها الأساسية، إلا أنه من الملاحظ أن الدخل الشهري الوسيط قد تراجع بمقدار كبير من خلال مقارنة الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى بقليل والربع الثاني من العام 2004. تشير البيانات إلى أن الدخل الوسيط قد انخفض بمقدار 20.0% في قطاع غزة و 33.3% في الضفة الغربية، وأن 69.4% من الأسر في قطاع غزة تعتمد على هذا الدخل لتعزيز صمودها الاقتصادي مقارنة مع 82.3% من الأسر في الضفة الغربية. سيؤدي ذلك الانخفاض إلى زيادة تردي الوضع الاقتصادي وزيادة أعداد الفقراء وانخفاض مستويات المعيشة وفقدان الأمن الغذائي والاجتماعي بصورة كبيرة في المجتمع الفلسطيني. ويمكن أن يعزى تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل رئيسي في الأراضي الفلسطينية إلى الإجراءات الإسرائيلية المفروضة على الشعب الفلسطيني، حيث فقد الكثير من العمال الفلسطينيين وظائفهم في قطاعات العمل الإسرائيلية أو تقلصت امتيازاتهم فيها، ومن جهة أخرى لم يستطع كل من القطاع الخاص الفلسطيني والقطاع العام سد الفجوة أو حتى المحافظة على تشغيل العمالة الرئيسية خصوصاً في القطاع الخاص.

جدول 1.3: دخل الأسرة الوسيط الشهري، الدورة التاسعة: نيسان-حزيران، 2004

نسبة الأسر التي تعتمد على دخل الأسرة الشهري للصمود اقتصادياً	نسبة انخفاض الدخل	الدخل (الوسيط) الشهري		المنطقة
		الربع الثاني، 2004	قبيل الانتفاضة	
78.0	36.0	1,600	2,500	الأراضي الفلسطينية
82.3	33.3	2,000	3,000	الضفة الغربية
69.4	20.0	1,200	1,500	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة التاسعة: نيسان-حزيران 2004. رام الله-فلسطين.

#### 2.3: الفقر

تشير البيانات إلى أن نسبة الأسر الفقيرة (دون خط الفقر المكافئ) في الأراضي الفلسطينية ما زالت مرتفعة الأمر الذي ينبئ بحالة خطيرة، فقد بلغت نسبة هذه الأسر 58.1% وذلك في الربع الثاني من العام 2004، حيث انخفضت بمقدار 12.0% على مستوى الأراضي الفلسطينية مقارنة بالربع الأول من العام 2004. تشير البيانات إلى أن عدد الفقراء ما زال كبيراً، حيث بلغ عدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية في الربع الثاني من العام 2004 (2,213,000 فرداً) مقارنة بـ (2,682,000 فرداً) خلال الربع الأول من العام 2004.

يمكن أن يعزى السبب في تفاقم الفقر في المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة إلى عدة أسباب منها ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التكيف مع هذه المرحلة الصعبة الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية المفروضة على نمط الحياة الفلسطينية منذ نهاية أيلول 2000، فالعدد الكبير من العمال الفلسطينيين الذين فقدوا أعمالهم

<sup>1</sup> الدخل الشهري هو عبارة عن جميع المبالغ النقدية والعينية التي حصل عليها أفراد الأسرة من جميع مصادر الدخل خلال شهر.



في سوق العمل الإسرائيلية وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني ساهمت بشكل كبير في تفاقم حالة الفقر، أضف إلى ذلك عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية المتراكمة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فقد أصبحت قدرتهما على استيعاب فائض العمالة محدودة جداً.

### جدول 2.3: توزيع الأسر وعدد أفرادها دون خط الفقر المكافئ حسب المنطقة، الربعين الثاني والثالث 2003 والربعين الأول والثاني 2004

مقدار التغير في نسبة الأسر الفقيرة بين الربع الأول والثاني 2004	الربع الثاني 2004		الربع الأول 2004		الربع الثالث 2003		الربع الثاني 2003		المنطقة
	عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر	
-7.9	2,213,000	58.1	2,682,000	66.0	2,456,000	62.3	2,483,000	63.3	الأراضي الفلسطينية
-9.8	1,268,000	51.8	1,590,000	61.6	1,324,000	51.8	1,380,600	53.7	الضفة الغربية
-5.2	945,000	70.6	1,092,000	75.8	1,132,000	83.4	1,102,400	83.6	قطاع غزة

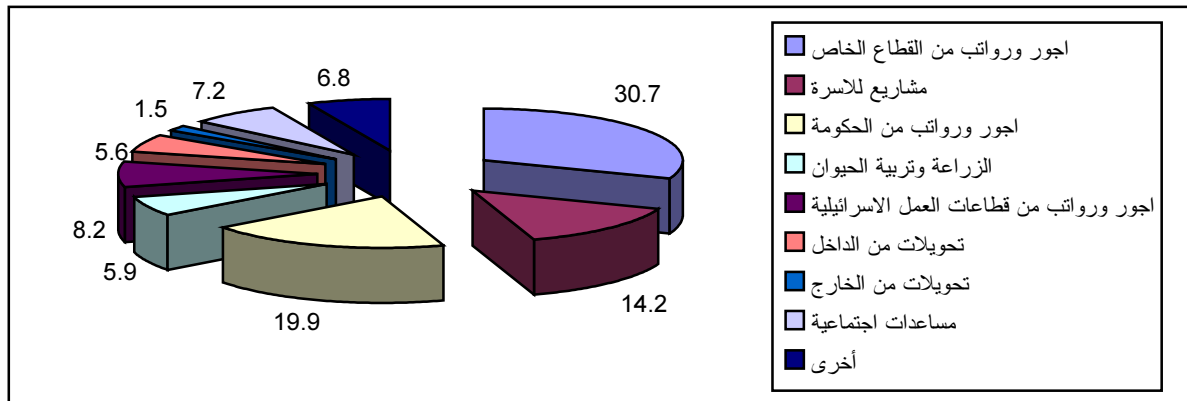
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة التاسعة: نيسان-حزيران 2004. رام الله-فلسطين.

### 3.3: مصادر الدخل

بينت النتائج أن 30.7% من الأسر في الأراضي الفلسطينية اعتمدت على الأجور والرواتب التي مصدرها العمل في القطاع الخاص كمصدر دخل رئيسي لها خلال الربع الثاني 2004، بينما أفاد 14.2% من الأسر أنها تعتمد على مشاريع الأسرة مقارنة مع 19.9% تعتمد على أجور ورواتب القطاع العام كمصدر دخل رئيسي لها.

أما على مستوى المنطقة، فقد اعتمد (35.5%) من الأسر في الضفة الغربية على الأجور والرواتب من القطاع الخاص، واعتمد (14.7%) من الأسر على مشاريع الأسرة، و(16.2%) على الأجور والرواتب من الحكومة، وأجور ورواتب من قطاعات العمل الإسرائيلية (بواقع 10.7%)، أما في قطاع غزة فقد اعتمد (27.6%) من أسر على الأجور والرواتب من الحكومة، و(21.0%) من الأسر اعتمدت على الأجور والرواتب من القطاع الخاص، و(13.2%) اعتمدت على مشاريع الأسرة، و(11.9%) اعتمدت على التحويلات من داخل الأراضي الفلسطينية كمصدر دخل رئيسي لها.

### شكل 1.3: التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب مصدر الدخل، الربع الثاني 2004



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة التاسعة: نيسان- حزيران 2004. رام الله-فلسطين.

### 4.3: إنفاق الأسرة

بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية للأسر الفلسطينية نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالحصار والتجويع، اضطرت الأسر الفلسطينية إلى تخفيض نفقاتها بشكل عام، حيث تشير البيانات إلى أن 58.2% من الأسر على مستوى الأراضي الفلسطينية قد انخفض إنفاقها على المواد الاستهلاكية الأساسية خلال 12 شهر الماضية وذلك بالاستناد إلى بيانات الربع الثاني من العام 2004، مع ملاحظة تحسن طفيف مقارنة مع بيانات الربع الأول من العام 2004 حيث كانت النسبة 60.3%، ويلاحظ ازدياد في نسبة الأسر التي انخفضت نفقاتها في قطاع غزة خلال الربع الثاني من العام 2004 (55.4%) مقارنة مع (52.7%) للربع الأول من العام 2004.

### جدول 3.3: الأسر التي انخفضت نفقاتها خلال 12 شهر الماضية ومؤشرات أخرى حسب المنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الأول والثاني 2004

المنطقة									تخفيض النفقات
قطاع غزة			الضفة الغربية			الأراضي الفلسطينية			
الربع الثاني 2004	الربع الأول 2004	الربع الثالث 2003	الربع الثاني 2004	الربع الأول 2004	الربع الثالث 2003	الربع الثاني 2004	الربع الأول 2004	الربع الثالث 2003	
55.4	52.7	47.1	59.5	64.1	69.9	58.2	60.3	62.3	الأسر التي انخفضت نفقاتها
تغيير نمط الاستهلاك/تخفيض النفقات على:									
98.8	99.6	94.0	93.2	97.4	69.9	95.1	98.1	76.0	نوعية الطعام
86.6	97.9	82.1	85.6	82.6	51.5	86.0	87.4	59.2	كمية الطعام
تخفيض النفقات على مواد أساسية أخرى:									
94.9	97.1	97.4	84.7	86.6	83.6	87.9	89.7	87.1	الغذاء
81.1	79.4	54.3	48.5	61.6	39.5	58.9	66.8	43.2	الصحة
73.3	63.9	48.0	43.0	56.1	42.3	52.7	58.4	43.7	التعليم

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة السادسة: تموز-أب 2003. رام الله-فلسطين.

\*الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة التاسعة: نيسان-حزيران 2004. رام الله-فلسطين.

### 5.3: استراتيجيات الصمود الاقتصادي للأسر الفلسطينية

لم تجد الأسر الفلسطينية أمام كل تلك الإجراءات الإسرائيلية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، إلا أن ترتب أولوياتها وتنظيمها لتجد سبيلها للصمود والثبات أمام استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي استهدفت أنماط وظروف حياة الإنسان الفلسطيني، وقد لجأت الأسر إلى عدة طرق بهدف التكيف والصمود، تشير البيانات إلى أن 78.0% من الأسر في الأراضي الفلسطينية قد لجأت إلى الاعتماد على دخل الأسرة الشهري للتمكن من الصمود خلال 12 الشهر السابقة، تتوزع بواقع 82.3% في الضفة الغربية و69.4% في قطاع غزة وذلك بالاستناد إلى بيانات الربع الثاني من العام 2004، أما نسبة الأسر التي اعتمدت على الاستدانة من أفراد آخرين فقد بلغت 53.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من عام 2004. ويوضح الجدول التالي نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصادياً خلال 12 شهر الماضية.

جدول 4.3: نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصادياً خلال 12 شهر الماضية والمنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الأول والثاني 2004

المنطقة									استراتيجيات الصمود الاقتصادي
قطاع غزة			الضفة الغربية			الأراضي الفلسطينية			
الربع الثاني 2004*	الربع الأول 2004*	الربع الثالث 2003	الربع الثاني 2004*	الربع الأول 2004*	الربع الثالث 2003	الربع الثاني 2004*	الربع الأول 2004*	الربع الثالث 2003	
69.4	78.9	82.2	82.3	73.6	74.1	78.0	75.4	76.8	الاعتماد على دخل الأسرة الشهري
57.1	53.4	59.4	59.5	65.3	74.4	58.7	61.3	69.4	تخفيض النفقات
66.7	66.2	46.3	70.8	69.7	68.6	69.4	68.5	61.2	تأجيل دفع الفواتير
61.5	56.8	29.5	50.1	52.8	41.3	53.9	54.1	37.4	الاستدانة من أفراد
26.2	21.3	21.6	21.1	21.0	21.6	22.8	21.1	21.6	الحصول على المساعدة من الأهل والأصدقاء
25.7	23.5	29.9	24.1	28.1	39.6	24.6	26.6	36.4	استخدام المدخرات

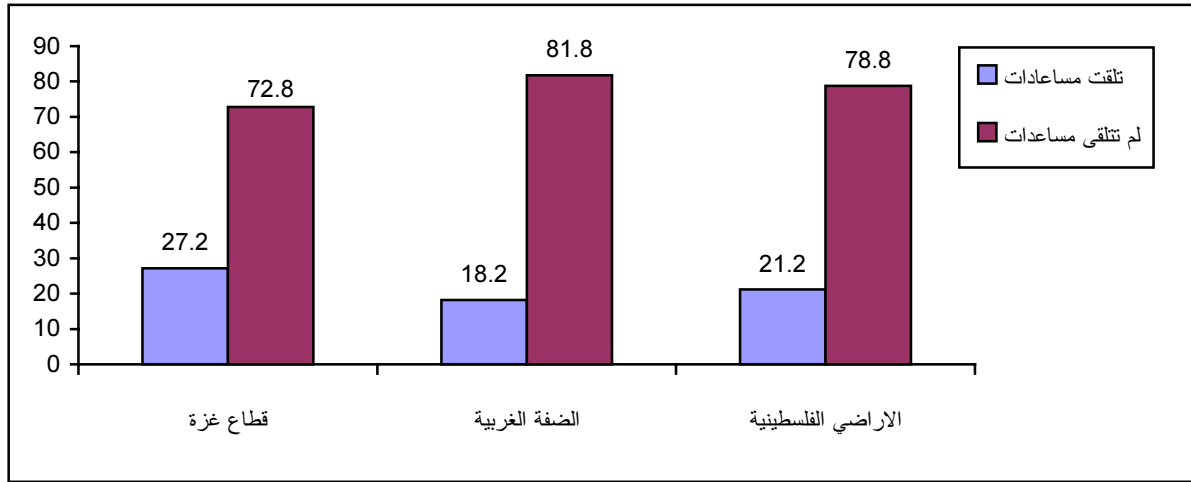
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة السادسة: تموز-أب 2003. رام الله-فلسطين.

\*الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة التاسعة: نيسان-حزيران 2004. رام الله-فلسطين.

### 6.3: المساعدات الإنسانية

أشارت النتائج إلى أن 21.2% من الأسر أو أحد/بعض أفرادها (128,000 أسرة) في الأراضي الفلسطينية تلقوا مساعدات خلال الربع الثاني من العام 2004، وقد توزعت هذه النسبة بواقع 18.2% في الضفة الغربية، و27.2% في قطاع غزة. بينما أشارت النتائج إلى أن 71.8% من الأسر (435,000 أسرة) في الأراضي الفلسطينية أكدت حاجتها للمساعدة بغض النظر عن تلقيها المساعدة، (بواقع 71.7% في الضفة الغربية، و71.9% في قطاع غزة).

شكل 2.3: التوزيع النسبي للأسر حسب تلقي مساعدات والمنطقة، الربع الثاني 2004



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة التاسعة: نيسان-حزيران 2004. رام الله-فلسطين.

وعند سؤال الأسر، التي تلقت مساعدات خلال الربع الثاني 2004، عن قيم هذه المساعدات بالشيكال الإسرائيلي، أشارت النتائج إلى أن 13.1% من الأسر التي تلقت مساعدات، تلقت مساعدات إجمالية تقل عن 100 شيكل، و39.5% من الأسر تلقت مساعدات إجمالية تقل عن 200 شيكل، و58.2% من الأسر تلقت مساعدات إجمالية تقل عن 300 شيكل، بينما 41.8% تلقت مساعدات تزيد عن 300 شيكل.

وفيما يتعلق بمصادر هذه المساعدات، فقد احتلت مؤسسات السلطة (بما فيها الشؤون الاجتماعية) المركز الأول من حيث عدد مرات تقديم المساعدات بواقع 28.8%، تليها المساعدات المقدمة من وكالة الغوث الدولية بواقع 25.6%، ثم الأهل والأقارب بواقع 14.3%، ثم نقابة العاملين بواقع 10.0%، ثم المؤسسات الخيرية والدينية بما فيها لجان الزكاة بواقع 8.0%، والهيئات الدولية والمؤسسات التنموية 4.3%، والفصائل والأحزاب السياسية بواقع 1.4%، وبلغت المساعدات المقدمة من الدول العربية، والبنوك المحلية، ولجان الإصلاح المحلية، ومن الأصدقاء والمعارف 7.6%. أما فيما يتعلق بنوع المساعدات المقدمة للأسر، فتشير النتائج إلى أن 52.8% منها كانت مواد غذائية وأن 28.6% منها كانت مبالغ نقدية.

تظهر البيانات أن المساعدات المقدمة تنحصر في الغذاء والمبالغ النقدية البسيطة، ولا تركز على الاستثمار في بناء المشاريع الإنتاجية بهدف خلق فرص العمل. فقد أشارت النتائج إلى أن 58.2% من مجمل المساعدات التي تلقتها الأسر على مستوى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2004 تقل عن 300 شيكل، مقارنة 66.1% خلال الربع الأول 2004. كما أن ما نسبته 52.8% من مجموع المساعدات التي تلقتها الأسر خلال الربع الثاني 2004 كانت مواد غذائية، مقابل 54.9% خلال الربع الأول 2004. وعند سؤال الأسر حول حاجات الأسر ذات الأولوية الأولى أجاب 38.4% من الأسر خلال الربع الثاني 2004 بأن الغذاء يعتبر لهم من الأولويات يليه التشغيل بواقع 19.9% والمال بواقع 18.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية.



## الفصل الرابع

### واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية

واجه سوق العمل الفلسطيني بعد فترة وجيزة من بداية انتفاضة الأقصى في أواخر شهر أيلول من العام 2000، انتكاسات عديدة بعد أن كان قد شهد تحسناً ملحوظاً قبل تلك الفترة وذلك بسبب التحسن العام في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه ونتيجة للحصار الإسرائيلي المشدد على الأراضي الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، فقد تأثر قطاع العمالة الداخلية جراء منع المواد الخام اللازمة للصناعة والبناء من الوصول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي إذ تقلص عدد العاملين بنسب متفاوتة في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، خاصة قطاعات البناء والسياحة والصناعة والزراعة والنقل والمواصلات، وقد أثر الإغلاق على مناحي الحياة وعلى العائلات التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي والتي تشكل الجزء الأكبر من مواردها المالية، ومن الجدير ذكره أن الفلسطينيين منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 قد اعتمدوا على سوق العمل الإسرائيلي في استيعاب جزء كبير من فائض العمالة الفلسطينية التي لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من توفير فرص عمل لها، وقد تزايدت درجة الاعتماد بصورة مطردة عبر السنين بسبب السياسات الإسرائيلية التي عملت جاهداً على ضرب الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال ربطه مباشرة بالاقتصاد الإسرائيلي حتى تتمكن من السيطرة على المجتمع الفلسطيني سياسياً واقتصادياً.

فقد 144,932 فلسطينياً أعمالهم جراء الإجراءات الإسرائيلية، منهم حوالي 99,000 ألف كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلية، حيث فقد معظم هؤلاء أعمالهم بعد أن استغنى عنهم أرباب العمل الإسرائيليين بضغط من الحكومة الإسرائيلية التي باتت تتخذ إجراءات صارمة بحق أرباب العمل الذين يشغلون العمال الفلسطينيين بالإضافة إلى أن الحكومة الإسرائيلية رفضت إعطاء الكثيرين منهم التصاريح الخاصة التي تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم دون تعرضهم للخطر والمسائلة القانونية.

جدول 1.4: مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2004، (العدد بالآلاف)

معدل التغير	معدل التغير	مقدار التغير	معدل التغير	مقدار التغير	الفترة				مؤشرات القوى العاملة
					الربع الثالث 2000	الربع الأول 2004	الربع الثالث 2003	الربع الثالث 2000	
بين الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004	بين الربع الثالث 2000 والربع الأول 2004	بين الربع الثالث 2000 والربع الأول 2004	بين الربع الثالث 2003,2000	بين الربع الثالث 2003,2000	الربع الثاني 2004	الربع الأول 2004	الربع الثالث 2003	الربع الثالث 2000	
13.1	11.0	81	11.2	82	831	816	817	735	النشيطون اقتصادياً
*10.3	*9.1	*60	*5.6	*37	593	601	624	661	العاملون
221.6	190.5	141	160.8	119	238	215	193	74	العاطلون عن العمل

\* التغير بالسالب

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (دورات مختارة 2000-2004). رام الله-فلسطين.

لا يمكن وصف الانتكاسات التي أصابت سوق العمل الفلسطيني إلا بالخطيرة، سواء تلك المتعلقة به مباشرة من حيث عدم قدرته على استيعاب العمالة الفائضة والأجور المتدنية وذلك بسبب كون معظم المشغلين في سوق العمل الفلسطيني من المشغلين الصغار أي طغيان طابع المنشآت الصغيرة التي تعتبر قدرتها التشغيلية محدودة جداً، أو تلك المتعلقة

بموامل خارجية والتي تتعلق بالإجراءات الإسرائيلية والتي تمثلت بإعاقة الحركة والوصول لاماكن العمل وطرد العمال وعدم إعطاء الكثيرين منهم للتصاريح اللازمة، حيث أدى ذلك كله إلى تضرر الفرد الفلسطيني بشكل خاص والمجتمع الفلسطيني بشكل عام الأمر الذي أدى وبسبب ارتفاع معدلات البطالة إلى تفاقم حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل يندرج بالخطر، إذ لا يمكن الوقوف عند تلك الأمور بدون اتخاذ كافة السبل الكفيلة للسيطرة ولو بحد أدنى على تفاقم الأمور وانحدارها نحو الأسوأ، حيث من الضروري هنا اتخاذ إجراءات بديلة أو إعادة هيكلة بعض الإجراءات على أكثر من صعيد، فمن جهة يمكن اتخاذ إجراءات تخص إعداد برامج وتطوير أطر التدريب المهني والتعليم الجامعي حسب متطلبات سوق العمل الفلسطيني وكذلك الاهتمام بالتنمية المستدامة كأساس للتشغيل السليم من خلال إقامة الصندوق الوطني للتنمية والتشغيل.

#### 1.4: القوة البشرية<sup>1</sup>

بلغت القوى البشرية (الأفراد 15 سنة فأكثر) 2,060 ألف فرد، 54.1% من مجموع السكان حيث توزعت بواقع 1,346 ألف فرد في الضفة الغربية أي بنسبة 55.9%، 714 ألف فرد في قطاع غزة بنسبة 51.1% خلال الربع الثاني من العام 2004.

#### 2.4: القوى العاملة (النشيطون اقتصادياً)<sup>2</sup>

أشارت النتائج الأساسية إلى أن عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع من 735 ألف فرد في الربع الثالث 2000 أي ما قبل الانتفاضة إلى 831 ألف فرد في الربع الثاني 2004.

أما على مستوى المنطقة فقد شهد عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في الربع الثاني 2004 في الضفة الغربية ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع إلى 572 ألف في حين كانت 506 ألف فرد في الربع الثالث 2000، كذلك ارتفع عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في قطاع غزة من 229 في الربع الثالث 2000 إلى 259 ألف فرد في الربع الثاني 2004.

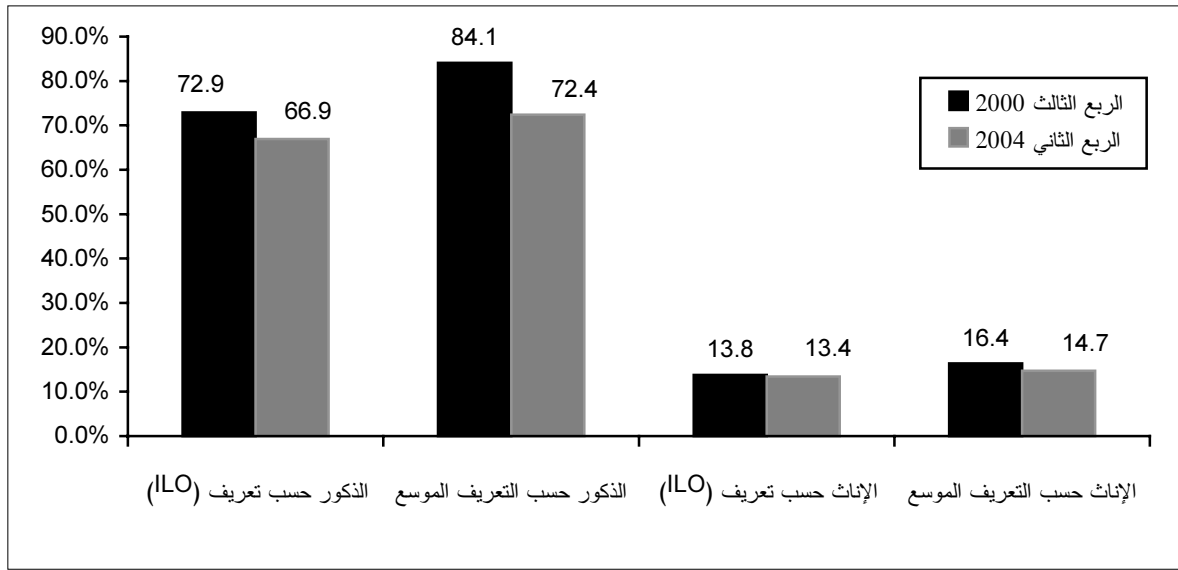
أما على مستوى الجنس فقد أشارت النتائج بأن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة إلى مجموع الذكور ضمن سن العمل انخفضت في الربع الثاني 2004 إلى 66.9% مقابل 72.9% في الربع الثالث 2000. كذلك انخفضت مشاركة الإناث في القوى العاملة بشكل طفيف من 13.8% خلال الربع الثالث 2000 إلى 13.4% في الربع الثاني 2004.

وفي حال تم إضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى المشاركين في القوى العاملة ترتفع نسبة المشاركة في القوى العاملة (التعريف الموسع) لتصل إلى 43.8% في الأراضي الفلسطينية، حيث ترتفع في الضفة الغربية إلى 46.4% وفي قطاع غزة لتصل إلى 39.1% في الربع الثاني 2004.

<sup>1</sup> القوى البشرية هي جميع الأفراد في محافظات الضفة الغربية ومحافظات غزة والذين أتموا 15 سنة فأكثر.

<sup>2</sup> النشيطون اقتصادياً تشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

شكل 1.4: نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس: الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (دورات مختارة 2000-2004). رام الله-فلسطين.

### 3.4: البطالة<sup>3</sup>

استمر معدل البطالة بالارتفاع منذ العام 2000 مقارنة مع السنوات التي سبقتها ليصل إلى أعلاها 31.3% في العام 2002، في حين بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية 28.6% في الربع الثاني 2004 مقابل 10.0% في الربع الثالث من العام 2000، يرتفع معدل البطالة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال سنوات 1995-2002، وبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 7.5% في الربع الثالث 2000، ليصل إلى 23.6% في الربع الثاني 2004، وكذلك ارتفع بشكل كبير في قطاع غزة من 15.5% في الربع الثالث 2000 ليلعب 39.7% في الربع الثاني 2004، كما يزيد معدل البطالة بين الإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع الذكور.

من جهة أخرى شهد عدد عاطلين عن العمل ارتفاعاً حاداً في الربع الثاني 2004 مقارنة مع الربع الثالث 2000، حيث ارتفع من 74 ألف عاطل عن العمل في الربع الثالث 2000 إلى 238 ألف عاطل عن العمل في الربع الثاني 2004 بمعدل ارتفاع 221.6%.

أما توزيع العاطلين عن العمل على مستوى المنطقة، فقد شهد ارتفاعاً حاداً في الضفة الغربية في الربع الثاني 2004 فقد ارتفع من 38 ألف في الربع الثالث من العام 2000 إلى 135 ألف عاطل عن العمل في الربع الثاني 2004، وقد ارتفع في قطاع غزة بشكل كبير من 36 ألف عاطل عن العمل في الربع الثالث 2000 إلى 103 ألف في الربع الثاني 2004.

من جهة أخرى تفاوتت معدلات البطالة في المحافظات الفلسطينية في الربع الثاني 2004 من محافظة إلى أخرى، فعلى صعيد محافظات الضفة الغربية بلغ أدنى معدل للبطالة في محافظات نابلس وسلفيت (21.2%)، يليها رام الله والبيرة

<sup>3</sup>البطالة تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.



(%22.6) والخليل (%23.3)، في حين سجلت محافظة جنين ومنطقة طوباس أعلى معدلات بطالة (%25.8). وعلى مستوى محافظات غزة فقد كان أدنى معدل للبطالة في محافظة غزة (%36.1)، ويليهما رفح (%36.8)، في حين كان أعلى معدل للبطالة في محافظة خان يونس (%46.7).

تشير البيانات إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل الذكور من 59 ألف فرد في الربع الثالث 2000 إلى 212 ألف فرد في الربع الثاني 2004 بمعدل ارتفاع 259.3% كما وارتفع عدد العاطلين عن العمل الإناث من 15 ألف فرد إلى 26 ألف فرد في الربع الثاني 2004 بمعدل ارتفاع 73.3%.

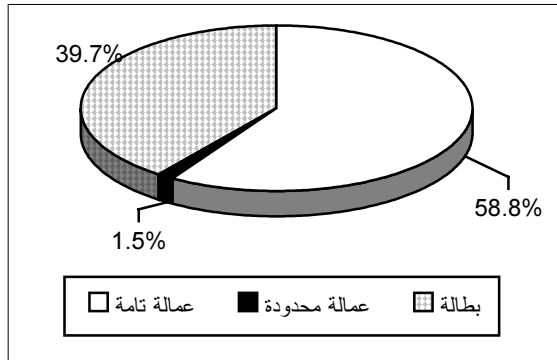
#### 4.4 العاملون (العمالة التامة والعمالة المحدودة):

أشارت النتائج إلى انخفاض نسبة العاملين في الأراضي الفلسطينية في الربع الثاني 2004 مقارنة مع الربع الثالث 2000، فقد انخفضت النسبة من 90.0% إلى 71.4% بمعدل انخفاض 20.7%.

أما على مستوى المنطقة فلقد شهدت نسبة العاملين في الضفة الغربية انخفاضا حادا حيث انخفضت النسبة من 92.5% في الربع الثالث 2000 إلى 76.4% في الربع الثاني 2004 بمعدل انخفاض مقداره 17.4%، كذلك انخفضت نسبة العاملين في قطاع غزة من 84.5% في الربع الثالث 2000 إلى 60.3% في الربع الثاني 2004 بمعدل انخفاض مقداره 28.6%.

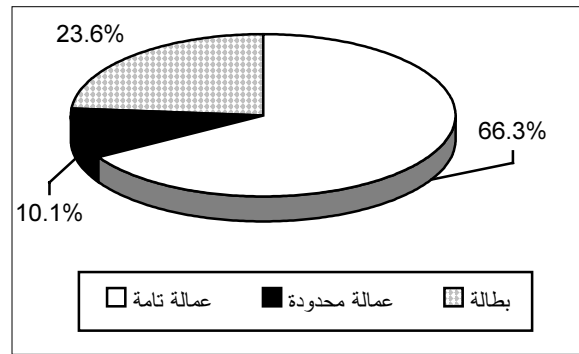
شكل 3.4: توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب

العلاقة بقوة العمل، الربع الثاني 2004



شكل 2.4: توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية

حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثاني 2004



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: الربع الثاني 2004. رام الله-فلسطين.

#### 5.4: الإعاقة الاقتصادية<sup>4</sup>

تشير النتائج في الربع الثاني 2004 إلى ارتفاع معدل الإعاقة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية والتي بلغت 6.4 (أي أن كل فرد عامل يقوم بإعالة 6.4 شخص)، مقابل 4.8 في الربع الثالث 2000، حيث ارتفعت من 4.3 إلى 5.5 في الضفة الغربية، وكذلك ارتفعت في قطاع غزة من 5.9 إلى 9.0.

<sup>4</sup> نسبة الإعاقة الاقتصادية احتسبت بتقسيم عدد السكان بمن فيهم العاملين على عدد العاملين

#### 1.5.4 العاملون في القطاع العام:

بلغت نسبة العاملين المستخدمين بأجر في القطاع العام نحو 27.7% في الربع الثالث 2000 مقابل 41.0% في الربع الثاني 2004.

تشير النتائج إلى انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات في الربع الثاني 2004 حيث انخفضت من 22.1% في الربع الثالث 2000 إلى 8.1% في الربع الثاني 2004 (من 146 ألف عامل في الربع الثالث 2000 إلى 48 ألف عامل في الربع الثاني 2004 أي بمعدل انخفاض 67.1%)، وهو ما لا يتفق مع الاتجاه العام المتمثل في تزايد نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال سنوات 1995-2000 والتي بلغت 16.2%، 14.1%، 17.1%، 21.7%، 23.0%، 19.6%، على التوالي.

يعتبر قطاع البناء والتشييد القطاع الأكثر تشغيلاً في إسرائيل والمستوطنات، حيث تشير النتائج إلى انخفاض كبير في عدد العاملين في قطاع البناء والتشييد في الربع الثاني 2004، إذ انخفض عدد العاملين من 81 ألف في الربع الثالث 2000 إلى 18 ألف عامل في الربع الثاني 2004 بمعدل انخفاض 77.7%، كما حدث انخفاض في عدد العاملين في قطاع الخدمات والفروع الأخرى من 9 آلاف عامل في الربع الثالث 2000 إلى 6 آلاف عامل في الربع الثاني 2004.

ومن الجدير بالذكر أنه لوحظ انخفاض كبير في عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات في قطاع الزراعة والحراة والصيد بمقدار 9 آلاف عامل وانخفاض آخر في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بمقدار 10 آلاف عامل وذلك ما بين الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004.

#### 6.4 الحالة العملية:

انخفضت نسبة العاملين المستخدمين بأجر من 67.6% في الربع الثالث 2000 إلى 57.8% في الربع الثاني 2004، ونلاحظ أن هذه النسبة انعكست على الأفراد الذين بدءوا يتجهون للعمل لحسابهم الخاص مما أدى إلى ارتفاع نسبتهم من 18.1% في الربع الثالث 2000 إلى 26.9% في الربع الثاني 2004.

#### 7.4 النشاط الاقتصادي:

انخفضت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير حيث انخفضت النسبة من 21.7% في الربع الثالث 2000 إلى 10.4% في الربع الثاني 2004، وقد شهد الربع الثاني 2004 انخفاضا كبيرا في الضفة الغربية مقارنة مع الربع الثالث 2000، حيث انخفضت النسبة من 24.2% إلى 11.9% في الربع الثاني 2004، كذلك انخفضت في قطاع غزة من 15.9% في الربع الثالث 2000 إلى 6.4% في الربع الثاني 2004.

يلاحظ من توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة في الربع الثاني 2004 أن أعلى نسبة كانت للأفراد الذين يعملون كفنيين مهنيين بنسبة 24.2% ويلبها العاملون في الخدمات بنسبة 18.3% ويلبها الذين يعملون في الحرف وما إليها من المهن 17.1%، ثم العاملين في المهن الأولية 13.8% والعاملون في الزراعة وصيد الأسماك بنفس النسبة، ثم فئة مشغلو الآلات ومجموعها بنسبة 8.9%، وأدناها كانت للذين يعملون مشرعين وموظفي إدارة عليا بنسبة 3.9%.

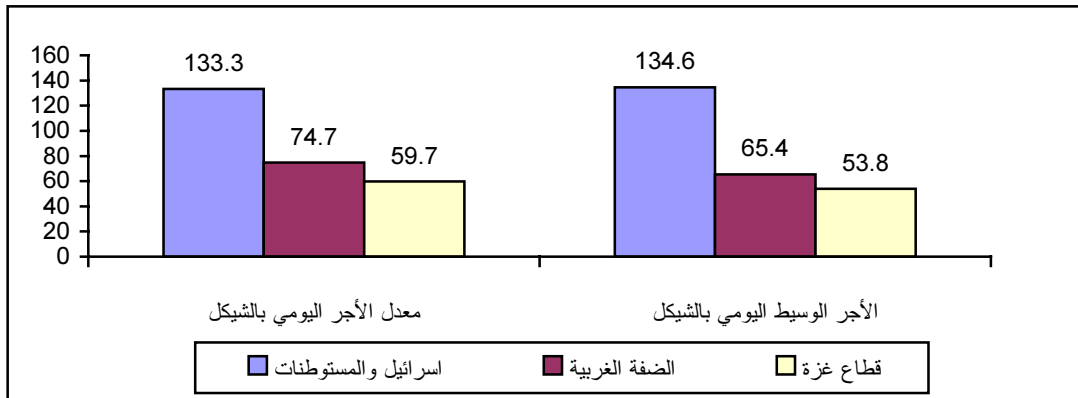
#### 8.4 معدلات الأجور الحقيقية:

سجل معدل الأجر اليومي للعاملين في جميع المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات) انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 4.3% بين الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004. في حين كانت نسبة الارتفاع 10.2% للفترتين 1998 و عام 1999، فالفرق بين النسبتين يعود إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي شملت جميع العاملين. وبلغ هذا المعدل في المناطق كافة 78.9 شيكل يومياً في الربع الثالث 2000 في حين انخفضت إلى 75.5% شيكل يومياً في الربع الثاني 2004. وأظهرت البيانات أن معدل الأجر اليومي للعاملين بأجر في الضفة الغربية سجل نسبة زيادة خلال الربع الثالث 2003 مقارنة بالربع الثالث 2000 بنسبة 6.3% (بمعدل أجر يومي 70.3 شيكل في الربع الثالث 2000 مقابل 74.7 شيكل للربع الثاني 2004)، وسجل معدل الأجر في قطاع غزة زيادة بنسبة 18.4% (بمعدل أجر يومي 50.4 شيكل في الربع الثالث 2000 و 59.7 شيكل للربع الثاني 2004).

وإزداد معدل الأجر الحقيقي اليومي للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 20.3% بين الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004، حيث نلاحظ أن المعدل بدأ بالارتفاع التدريجي منذ العام 1995 الذي بدأ بمعدل 81.5 شيكل ليصل إلى ذروته في الربع الثاني 2004 بمعدل 133.3 شيكل.

من جهة أخرى فقد طرأ انخفاض في الأجر الوسيط اليومي في جميع المناطق للربع الثاني 2004 مقارنة مع الربع الثالث 2000 حيث بلغ الأجر الوسيط اليومي 70.0 شيكل يومياً في الربع الثالث 2000 وانخفض إلى 63.5 شيكل يومياً في الربع الثاني 2004 إلا أنه طرأ ارتفاع كبير على الأجر الوسيط اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات حيث ارتفع من 100.0 شيكل يومياً في الربع الثالث 2000 إلى 134.6 في الربع الثاني 2004 أي بمعدل ارتفاع قدره 34.6%.

شكل 4.4: معدل الأجر اليومي والأجر الوسيط اليومي بالشيكال للمستخدمين بأجر حسب مكان العمل، الربع الثاني 2004



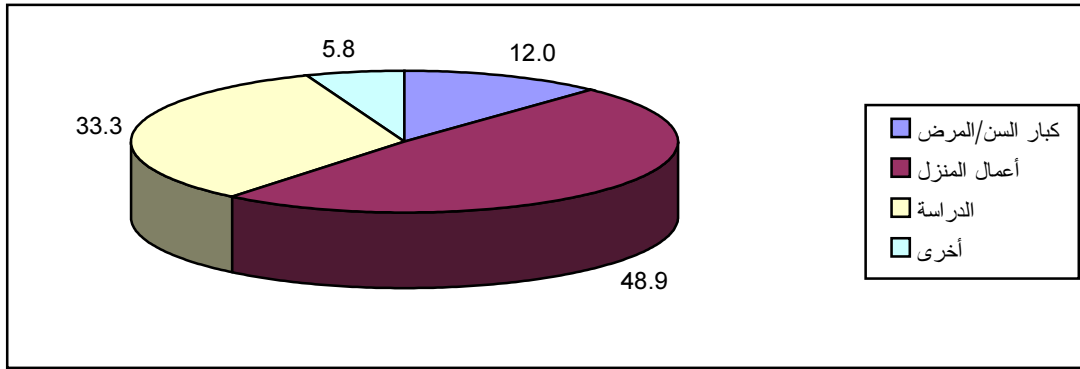
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: الربع الثاني 2004. رام الله-فلسطين.

من جهة أخرى بلغ معدل الأجر اليومي بالشيكال في الربع الثاني 2004 للعاملين من الذكور في الضفة الغربية 78.7 مقابل 64.0 للإناث، في حين كان المعدل للعاملين من الذكور في قطاع غزة 59.5 مقابل 61.5 للإناث، كما وبلغ معدل الأجر للعاملين من الذكور في إسرائيل والمستوطنات 133.6 مقابل 120.7 للإناث.

#### 9.4 الأفراد خارج القوى العاملة:

بلغت نسبة الأفراد خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 56.5% في الربع الثالث 2000 في حين ارتفعت النسبة إلى 59.6% في الربع الثاني 2004، وتشير النتائج إلى أن نسبة الأفراد الذين لا يعملون بسبب الدراسة ازدادت في الأراضي الفلسطينية من 26.1% في الربع الثالث 2000 إلى 33.3% في الربع الثاني 2004، في حين انخفضت نسبة الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه من 9.8% في الربع الثالث 2000 إلى 5.8% في الربع الثاني 2004 أي بمعدل انخفاض 40.8% بين الربعين.

شكل 5.4: التوزيع النسبي للأفراد خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب السبب، الربع الثاني 2004



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: الربع الثاني 2004. رام الله-فلسطين.

أشارت النتائج إلى أن 21.5% من الأفراد العاطلين عن العمل هم من الخريجين حملة الدبلوم المتوسط فأعلى، حيث تشير النتائج إلى أن أكثر التخصصات بطالة كانت في تخصص الرياضيات وعلوم الكمبيوتر بواقع 28.8%، وبلغت أدناها بين ذوي تخصصات العلوم الطبية والصحية بواقع 11.7%.



## الفصل الخامس

### قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية

يعتبر قطاع التعليم من القطاعات المهمة والرئيسية في أي دولة، حيث تولي الكثير من الدول هذا القطاع الأهمية وتعتبره في سلم أولويات اهتماماتها وعلى نحو خاص الدول المتقدمة، حيث تعتبر تلك الدول الاستثمار في التعليم من أهم وانجح الاستثمارات لمساهمته الفعالة في مشاريع التنمية المستدامة والتطور.

#### 1.5: إحصاءات التعليم بشكل عام

يتولى تقديم خدمات التعليم في الأراضي الفلسطينية عدة قطاعات، القطاع الحكومي ممثلاً بوزارة التربية والتعليم العالي، القطاع الخاص، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وتشكل مساهمة الحكومة النسبة الكبرى، فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في استيعاب الطلبة في المدارس الحكومية حوالي (69.4%) وحوالي (24.7%) لوكالة الغوث وحوالي (5.9%) للقطاع الخاص.

بلغ عدد الطلبة في المدارس في مطلع العام الدراسي 2004/2003 ما مجموعه 1,017,443 طالباً وطالبة، في حين بلغ عدد المعلمين في نفس الفترة 37,226 معلم ومعلمة ويشكل معلمو المدارس الحكومية منهم ما نسبته 70.9%، كما وبلغ عدد المدارس في مطلع العام 2004/2003 ما مجموعه 2,109 مدرسة، إذ تشكل المدارس الحكومية منها ما نسبته 74.9%.

تبين النتائج أن عدد الطلبة لكل معلم في الأراضي الفلسطينية بلغ 27.3 في العام الدراسي 2004/2003، وفي المدارس الحكومية بلغ عدد الطلبة لكل معلم 26.8، وقد بلغ العدد في مدارس الوكالة 34.4 طالب لكل معلم بينما بلغ 16.9 طالب لكل معلم في المدارس الخاصة.

#### جدول 1.5: إجمالي أعداد الطلبة والمعلمين والمدارس والشعب في الأراضي الفلسطينية حسب المرحلة الدراسية والسلطة المشرفة، 2004/2003

عدد الشعب	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلبة	السلطة المشرفة
20,378	1,580	26,377	706,187	حكومة
5,791	272	7,313	251,584	وكالة
2,501	257	3,536	59,672	خاصة
<b>28,670</b>	<b>2,109</b>	<b>37,226</b>	<b>1,017,443</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات مسح التعليم 2004/2003 - وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله - فلسطين.

## 2.5: التعليم الحكومي

شهد قطاع التعليم بشكل عام والتعليم في القطاع الحكومي بشكل خاص نموا ملحوظا منذ العام 1994، إذ تزامن هذا النمو مع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية والتي أبدت اهتماما كبيرا بهذا القطاع فقد تم زيادة التوظيف وزيادة بناء المدارس والغرف الصفية في المدارس القائمة.

نلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد المدارس والشعب والمعلمين فقد ازدادت بمقدار 45.8%، 72.4%، 94.9% على التوالي، حيث جاءت الزيادة الكبيرة في عدد المعلمين لتغطي الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب وعدد الشعب من ناحية ونقليل العبء الوظيفي والحد من الصعوبات في تنقل المعلمين والمعلمات من مكان أقامتهم إلى مكان عملهم، حيث عملت الوزارة على تعيين موظفين من نفس مكان السكن أو اقرب مكان للمدارس وبذلك خففت على المعلمين أعباء التنقل وضمنت التزام المعلمين بأوقات الدوام وبالتالي ضمان ثبات المسيرة التعليمية واستقرارها وكذلك تحسين جودة الأداء التعليمي في ظل الظروف الصعبة نتيجة إجراءات الاحتلال.

جدول 2.5: تطور عدد المدارس والطلبة والمعلمين والشعب في المدارس الحكومية في الأراضي الفلسطينية ما بين

الأعوام 1994-1995/2003-2004

السنة	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد الشعب
1995/1994	418,807	13,533	1,084	11,817
2004/2003	706,187	26,377	1,580	20,378
نسبة الزيادة	68.6	94.9	45.8	72.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات مسح التعليم - وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله - فلسطين.

## 3.5: أثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية

لقد تعرض قطاع التعليم الفلسطيني كغيره من القطاعات الأخرى للعدوان الإسرائيلي بكل أساليبه وقد طال ذلك العدوان الجوانب المختلفة للعملية التعليمية، إذ تعرضت المؤسسات التعليمية المختلفة للتدمير والإغلاق وفي أحيانا كثيرة تعرضت العملية التعليمية برمتها للشلل جراء ذلك العدوان، فمنذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى تاريخ 2004/7/15 تعرضت 1289 مدرسة للإغلاق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي و282 مدرسة تعرضت للتدمير نتيجة القصف بالصواريخ والدبابات و498 مدرسة شوشت الدراسة فيها نتيجة حظر التجول والحصار والإغلاق، وقد بلغت خسائر<sup>1</sup> قطاع التعليم 5.2 مليون دولار أمريكي في المدارس الفلسطينية و4.85 مليون دولار أمريكي في الجامعات الفلسطينية. أما على صعيد الخسائر البشرية والتي طالت طلبة المدارس والجامعات والمعلمين والموظفين وبقية الموظفين جراء ذلك العدوان والتي تمثلت بالإصابات وصعوبة التنقل والحركة والاستشهاد، فقد بلغ عدد شهداء قطاع التعليم 732 شهيدا منهم 501 شهيدا من طلبة المدارس و196 شهيدا من طلبة الجامعات و28 شهيدا من المعلمين، في حين بلغ عدد الجرحى ما يقارب 4686 جريحا، منهم 3377 جريحا من طلبة المدارس، وقد تم اعتقال 1514 معتقلا، منهم 608 من طلبة المدارس و710 معتقلا من طلبة الجامعات. ومن الجدير ذكره هنا أن أثر الإجراءات الإسرائيلية تلك لم تقتصر عند حد الإصابات والاستشهاد والإغلاق والتدمير، فقد كان لها آثار أخرى أسوء، فالطلبة الذين أصيبوا بإصابات بالغة أو الذين خلفت تلك الإصابات لديهم إعاقات دائمة، كل ذلك أدى إلى تعطلهم بشكل مؤقت أو دائم عن

<sup>1</sup> وزارة التربية والتعليم العالي، اثر الاحتلال على التعليم الفلسطيني 2000/9/28-2004/07/15، عبر الإنترنت [www.mohe.gov.ps](http://www.mohe.gov.ps) 2004/8/1.

الاستمرار في التعليم وبالتالي تأثر جانب مهم في حياتهم وهو القدرة على إكمال تعليمهم بالإضافة إلى تأثرهم نفسياً واجتماعياً وانعكاس ذلك على أسرهم.

### جدول 3.5: الخسائر البشرية في قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين 2000/9/28-2004/7/15

الحالة	معلمون	طلبة مدارس	طلبة جامعات	موظفون	المجموع
شهداء	28	501	196	7	732
معقلون	167	608	710	29	1,514
جرحي	51	3,377	1,245	13	4686

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2004. الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الأقصى 2000/9/28 وحتى 2004/7/15. رام الله - فلسطين.

### 4.5: اثر جدار الضم والتوسع على قطاع التعليم في المناطق التي تأثرت بالجدار:

أدى بناء جدار الضم والتوسع إلى ارتفاع وتيرة الضرر الذي أصاب قطاع التعليم، حيث اتخذت قوات الاحتلال بعد بناء الجدار العديد من الإجراءات الأكثر قمعا وضررا بقطاع التعليم. وقد تمثلت تلك الإجراءات بعزل العديد من التجمعات السكنية في معازل صغيرة وكذلك عزل المدن الكبيرة عن التجمعات التابعة لها، بالإضافة إلى إقامة البوابات على مداخل تلك المعازل لتشكل عقبة حقيقية أمام حركة المواطنين من وإلى تجمعاتهم، لتؤدي بالنتيجة إلى صعوبة حصول المواطنين على الخدمات الأساسية والذي يشكل التعليم أحد تلك الخدمات.

بينت نتائج أحد المسوح حول اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر من أراضيها، أنه تم عزل 21,958 فرداً غرب جدار الضم والتوسع، إضافة إلى 41,774 فرد تم عزلهم في تجمعات محاطة بالجدار، و 14,949 فرداً يقيمون في تجمعات فصلها الجدار إلى أجزاء. وبلغ عدد التجمعات الواقعة غرب الجدار والتي لا يتوفر فيها مدارس أساسية للذكور أو للإناث 14 تجمعاً من إجمالي 19 تجمعاً تقع غرب الجدار، بينما لا تتوفر المدارس الثانوية للذكور في 17 تجمعاً من هذه التجمعات، و16 تجمع لا تتوفر فيها مدارس ثانوية للإناث، بينما تتوفر مدارس مختلطة في 7 تجمعات من هذه التجمعات.<sup>2</sup>

تشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى تأثر الطلبة والمدارس في 32 تجمع سكاني من التجمعات المتأثرة بجدار الضم والتوسع، وقد بلغ عدد المدارس في هذه التجمعات 53 مدرسة، أما عدد الطلبة المتأثرين فقد بلغ 15,740 طالب وطالبة في مختلف المراحل التعليمية، يشمل هؤلاء طلبة المدارس المتأثرة إضافة إلى الطلبة الذين يضطرون إلى الالتحاق بمدارس خارج تجمعاتهم السكنية، بحيث يعانون صعوبات كبيرة في التنقل والحركة للوصول إلى تلك المدارس بشكل يومي.

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، آذار 2004. رام الله - فلسطين.



جدول 4.5: عدد التجمعات وعدد المدارس وعدد الطلبة المتأثرون نتيجة بناء جدار الضم والتوسع،

من 2004/7/15-2000/9/28

المحافظة	عدد التجمعات	عدد المدارس	عدد الطلبة
جنين	18	29	8,379
طولكرم	4	10	1,997
قلقيلية	6	3	1,018
القدس	3	10	4,263
بيت لحم	1	1	83
المجموع	32	53	15,740

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، تأثير جدار الضم والتوسع على العملية التعليمية، بيانات منشورة عبر موقع الوزارة على الإنترنت ([www.mohe.gov.ps](http://www.mohe.gov.ps))، 2004/9/13.

وكذلك بينت نتائج المسح الأسرى في التجمعات التي تأثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي فيها نتيجة بناء الجدار، أن 93.1% من الأسر الفلسطينية المقيمة غرب الجدار قد شكل الوقت اللازم للتنقل وعبور الحواجز لإفرادها عائقاً في الحركة مقابل 80.7% للأسر المقيمة شرق الجدار، كما شكلت مواعيد التنقل والعبور عائقاً في الحركة والتنقل لـ 89.6% من الأسر الفلسطينية المقيمة غرب الجدار مقابل 57.4% للأسر المقيمة شرق الجدار. كما بينت نتائج نفس المسح أن 29.4% من الأسر التي تقيم غرب الجدار قد واجه أفرادها الملتحقون في التعليم صعوبات في الوصول إلى مدارسهم أو جامعاتهم مقابل 13.9% للأسر التي تقيم شرق الجدار، كما أفادت 74.6% من الأسر الفلسطينية التي تقيم غرب الجدار أن المعلمين قد واجهوا صعوبات في الوصول إلى المدارس أو الجامعات التي يدرسون فيها مقابل 42.5% للأسر التي تقيم شرق الجدار، وبالإضافة إلى تلك الصعوبات والآثار فقد شكلت تكاليف الوصول إلى المدرسة عائقاً آخر أمام العملية التعليمية كنتيجة لبناء الجدار الفاصل، فقد أفادت 24.7% من الأسر الفلسطينية التي تقيم غرب الجدار أن تكاليف الوصول إلى المدرسة أو الجامعة تشكل عائقاً لهم مقابل 15.4% للأسر التي تقيم شرق الجدار<sup>3</sup>.

وكنتيجة لتلك الصعوبات في التنقل والحركة وحفاظاً على استمرار العملية التعليمية وعدم انقطاع الطلبة عن مقاعد الدراسة، فقد اتخذت الأسر الفلسطينية إجراءات عديدة لتمكنها من التأقلم والتغلب على تلك الصعوبات، ومن هذه الإجراءات اتخاذ طرق بديله للوصول إلى المدارس بواقع 45.9% أو الجامعات بواقع 56.2%، بالإضافة إلى التحاق طلاب المدارس بالفرع المتوفر في التجمع الذي يسكن فيه أو اقرب تجمع ممكن له بواقع 93.4%، وقد لجأت أسر أخرى إلى الاستدانة (43.9%) أو استخدام المدخرات (38.7%) من أجل تمكن أبنائها الملتحقين بالمدارس من الوصول لمدارسهم وإكمال تحصيلهم العلمي، كما اضطر بعض طلبة المدارس إلى تغيير مكان أقامتهم (2.4%) أو تغيير المدرسة (7.6%) وقد أدت الصعوبات في التنقل أيضاً إلى اضطراب الطلبة لترك مدارسهم بشكل نهائي (1.0%).

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. مسح اثر الجدار الفاصل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار الفاصل من أراضيها (تشرين أول 2003). رام الله-فلسطين.

## قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية

### 1.6: الوضع الصحي العام

يحظى تقديم الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية بأهمية كبيرة، فقد تحمل القطاع الخاص والمنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية مسؤولية كبيرة في تقديم الخدمات الصحية خلال سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مؤسسات تقديم الخدمة الصحية. تولت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية إدارة وإشراف وتقديم الخدمات الصحية للمجتمع الفلسطيني إلا أنه ما زال هناك قطاعات عدة تساهم بتقديم الخدمات الصحية إضافة للقطاع الصحي الحكومي ممثلاً بوزارة الصحة الفلسطينية، ومنها المنظمات غير الحكومية والأهلية، القطاع الخاص، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

استمرت جهود تطوير القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية منذ تولي السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية، فقد شمل التطوير جوانب الخدمات كما ونوعاً وكذلك تنمية وتطوير القوى البشرية، إلا أن الإجراءات والتدابير الإسرائيلية المفروضة على الأراضي الفلسطينية منذ نهاية أيلول 2000، قد عطل برنامج التنمية والتطوير ووضع وزارة الصحة في حالة طوارئ دائمة لتتمكن من تقديم الخدمات الطبية للجرحى والمصابين والمعاقين، وما كان بوسع وزارة الصحة أن تتحمل أعباء حالة الطوارئ المستمرة مادياً وبشرياً في مختلف مجالات تقديم الخدمة والاستمرار بتطوير الخدمات، وعلى الرغم من المساعدات الدولية المقدمة في مجال الخدمات الصحية إلا أن الفجوة كبيرة بين القدرة على توفير الخدمات وحجم الخدمات المطلوبة كما ونوعاً حيث ارتفعت نسبة المشمولين بنظام التأمين الصحي من 60.4% عام 2000 إلى 74.3% عام 2002.

تعرض القطاع الصحي كغيره من القطاعات بالإجراءات الإسرائيلية، فقد تعرضت سيارات الإسعاف للتدمير، وتعرض طواقم الإسعاف، والتمريض، والأطباء إلى الاعتقال والقتل والجرح من قبل قوات الاحتلال، كما تم منع وصول الكثير من المساعدات الطبية إلى محتاجيها في الوقت المناسب، مما أدى إلى استشهاده مرضى، وجرحى، وحوامل، ووفاة أجنة نتيجة ولادات غير آمنة إما في المنازل أو على الحواجز العسكرية، كما تم منع الكثير من المساعدات الطبية الدولية (الأدوية، سيارات الإسعاف، أجهزة طبية وغيرها من المستلزمات الطبية) من دخول الأراضي الفلسطينية.

### 2.6: اثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع الصحة

أدت سياسات القمع والتكديل والحصار والعزل التي مارسها وما زال الاحتلال الإسرائيلي يمارسها بحق الشعب الفلسطيني إلى زيادة تردي الأوضاع المعيشية لهذا الشعب. ولم ينجو أي قطاع من القطاعات من الأضرار، وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى تحميل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً قطاعات الخدمات، كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، أعباء كبيرة يصعب التغلب عليها والتعامل معها. ويمكن القول أن القطاع الصحي من القطاعات الأكثر تأثراً بهذه الإجراءات القمعية، حيث أدت تلك الإجراءات إلى إفشال كافة خطط التطوير الخاصة بذلك القطاع

والتي تتعلق بتطوير الصناعات الدوائية وتطوير البنية التحتية لقطاع الصحة وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء المنشآت الصحية كالمستشفيات والعيادات وإيجاد التجهيزات المناسبة لها.

### 1.2.6: الوصول للخدمات الصحية

بينت نتائج مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية والتي تمثل الربع الثاني من العام 2004، أن 40.1% من الأسر في الأراضي الفلسطينية شكل لها الحصار الإسرائيلي عائقاً للحصول على الخدمات الصحية منها 48.5% في الضفة الغربية و23.4% في قطاع غزة، وأفادت 45.3% من الأسر أن ارتفاع تكاليف العلاج شكل لها عائقاً في الحصول على الخدمات الصحية.

كما أفادت 28.2% من الأسر الفلسطينية أن عدم تمكن الكادر الطبي من الوصول للمركز الصحي بسبب الإجراءات الإسرائيلية قد شكل لها عائقاً للحصول على الخدمات الطبية، وبسبب كثرة الحواجز وصعوبة التنقل والإغلاق، فقد أصبحت مراكز الخدمات الطبية والتي تقدم تلك الخدمات الأساسية للمواطنين بعيدة المنال، حيث أفادت 29.8% من الأسر الفلسطينية أن بعد المركز الصحي شكل لها عائقاً للحصول على الخدمات الصحية. كما أفاد 38.3% من الأسر أن الحواجز العسكرية شكلت لها عائقاً للحصول على الخدمات الصحية، في حين أفادت 8.9% من الأسر في الضفة الغربية إن جدار الضم والتوسع شكل لها عائقاً للحصول على الخدمات الصحية<sup>1</sup>.

### 2.2.6: الشهداء والجرحى

#### الشهداء:

فقدت الأسر الفلسطينية حوالي 3,223 شهيداً من أفرادها منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 وحتى نهاية حزيران 2004، منهم 1,657 شهيداً في الضفة الغربية و1,566 شهيداً في قطاع غزة. وتشير النتائج إلى أن الأطفال دون سن الثامنة عشرة يشكلون ما نسبته 19.9% من إجمالي عدد الشهداء، كما وتشير النتائج إلى أن الشباب الذين استشهدوا في الفئة العمرية (18-39 سنة) كانت مرتفعة جداً وبشكل كبير إذ بلغت حوالي 68.4% من إجمالي عدد الشهداء. كما بلغت نسبة الذين استشهدوا وتزايد أعمارهم عن 40 سنة 11.7%. وبذلك لم تفرق قوات الاحتلال الإسرائيلي في بطشها بين الأطفال والشيوخ وبين النساء والرجال.

### جدول 1.6: عدد شهداء انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والمنطقة للفترة

من 29 أيلول 2000-30 حزيران 2004

المجموع	العمر					المنطقة
	+50	49-40	39-30	29-18	اقل من 18 سنة	
3,223	203	174	478	1,726	642	الأراضي الفلسطينية
1,657	128	96	281	856	296	الضفة الغربية
1,566	75	78	197	870	346	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات شهداء انتفاضة الأقصى.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة التاسعة: نيسان-حزيران 2004. رام الله-فلسطين.

## الجرحي:

بلغ عدد جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بين أيلول 2000 ونهاية حزيران 2004 حوالي 26,723 جريحاً، منهم 10,603 جريحاً في العام الأول للانتفاضة. وتشير النتائج إلى وجود أنواع مختلفة من الإصابات، حيث شكلت الإصابات بالرصاص الحي والرصاص المعدني ما نسبته 49.1% من إجمالي الإصابات، في حين شكلت الإصابات بقنابل الغاز حوالي 23.0%.

### جدول 2.6: عدد جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الإصابة والسنة للفترة من 29 أيلول 2000-30 حزيران 2004

المجموع	نوع الإصابة				السنة
	أخرى أو غير معروف	قنبلة غاز	رصاص معدني	رصاص حي	
10,603	763	3,363	4,249	2,228	2000
6,395	2,232	1,489	1,233	1,441	2001
4,371	2,206	536	243	1,386	2002
2,994	1,441	215	327	1,011	2003
2,320	736	638	261	685	كانون ثاني - 30 حزيران 2004
26,683	7,378	6,241	6,313	6,751	المجموع

المصدر: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2004.



## جدار الضم والتوسع وأثاره على التجمعات والأسر الفلسطينية

### 1.7: الموقع من جدار الضم والتوسع:

بينت نتائج مسح أثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها والذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في آذار 2004 أن هناك 19 تجمعاً سكانياً وقعت غرب جدار الضم والتوسع حتى نهاية شهر آذار 2004، منها 14 تجمع في منطقة شمال الضفة الغربية، حيث توزعت بواقع 7 تجمعات سكانية في محافظة جنين و6 تجمعات سكانية في محافظة قلقيلية وتجمع واحد في محافظة طوكرم. فيما بلغ عدد التجمعات غرب الجدار في منطقة الوسط 4 تجمعات سكانية وكانت تحديداً في محافظة القدس وتجمع واحد أصبح غرب الجدار في محافظة بيت لحم. وقد بلغ مجموع السكان في هذه التجمعات 21,958 فرداً منهم 13,250 فرد في محافظة القدس وحدها.

أما بالنسبة للتجمعات التي وقعت شرق الجدار فبلغ عددها 78 تجمع سكاني، كان النصيب الأكبر منها لكل من محافظة جنين ومحافظة طوكرم بواقع 18 تجمع في كل محافظة. فيما بلغ عدد التجمعات السكانية شرق الجدار في بقية المحافظات 14 تجمع في محافظة قلقيلية و11 تجمع في محافظة رام الله والبيرة و7 تجمعات في محافظة القدس و5 تجمعات في كل من منطقة سلفيت ومحافظة بيت لحم. وبلغ مجموع السكان في التجمعات التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها والواقعة شرق الجدار 337,402 فرد.

كما تشير النتائج إلى أن عدد التجمعات التي أحيطت بجدار الضم والتوسع من كل الجهات، بلغت تجمع واحد فقط وهو مدينة قلقيلية وبلغ عدد سكان هذه المدينة 41,774 فرد في منتصف عام 2003. فيما بلغ عدد التجمعات التي اخترقها الجدار وفصلها إلى أجزاء 3 تجمعات سكانية، منها تجمعين في محافظة القدس وتجمع واحد في محافظة جنين، بمجموع سكان 14,949 فرد. وقد بلغ إجمالي عدد سكان التجمعات المتأثرة بجدار الضم والتوسع 416,083 فرداً من أصل 1,274,655 فرداً يعيشون في المحافظات التي تأثرت بهذا الجدار.

### 2.7: تهجير السكان

هجرت إسرائيل ما مجموعه 2,173 أسرة تشمل 11,461 فرداً من المدن والقرى والبلدات الفلسطينية التي تأثرت بجدار الضم والتوسع، منهم 6,379 ذكور و5,082 إناث. ويلاحظ من خلال الجدول أدناه أن محافظة القدس كان لها النصيب الأكبر من عمليات التهجير، إذ هجر منها 1,150 أسرة (5,920 فرد) مما يعني أن الحكومة الإسرائيلية تركز بشكل أساسي على تلك المدينة التي تدور حولها مفاوضات مضيئة لاعتراض إسرائيل بالقسم الشرقي منها كعاصمة للدولة الفلسطينية.

ومن المتوقع أن تزداد وتيرة التهجير والعزل للسكان مع التقدم في بناء جدار الضم والتوسع واستكمال مراحل المختلفة لتثبيت إسرائيل سياسة الأمر الواقع المتمثلة في رسم الحدود من جانب واحد لكيان فلسطيني ممزق منقطع الأوصال.

جدول 1.7: عدد الأسر والأفراد الذين تم تهجيرهم حسب المحافظة، آذار، 2004

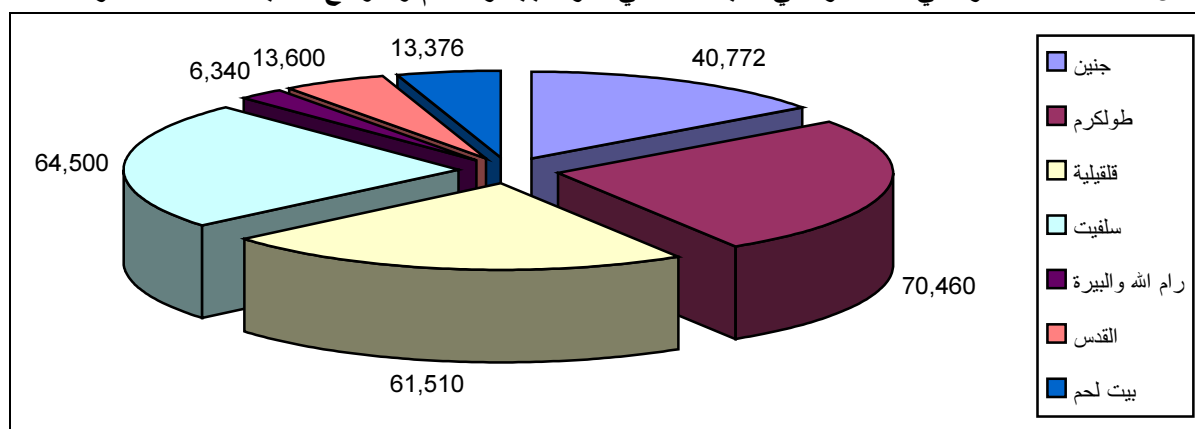
المحافظة/ المنطقة	عدد الأسر	عدد الأفراد	
		ذكور	إناث
جنين	120	375	308
طولكرم	73	159	212
قلقيلية	530	1,787	1,403
سلفيت	5	15	15
القدس	1,150	3,350	2,570
بيت لحم	295	693	574
المجموع	2,173	6,379	5,082

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها: آذار 2004. رام الله-فلسطين.

### 3.7: تدمير الممتلكات ومصادرة الأراضي

بلغ عدد المباني السكنية المدمرة في التجمعات التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها 85 مبنى، منها 61 مبنى في التجمعات الواقعة شرق الجدار، 26 مبنى منها في محافظة بيت لحم و17 مبنى في طولكرم، بينما بلغ عدد المباني السكنية المدمرة في التجمعات المحاطة بالجدار 20 مبنى جميعها في مدينة قلقيلية، إضافة إلى 4 مباني في التجمعات التي فصلها الجدار إلى أجزاء. ويمكن الجزم هنا أن الإجراءات الإسرائيلية كانت مدروسة بشكل يمكنها من تحقيق أهدافها التوسعية وبالتالي فرض ما تراه وما تقره على الفلسطينيين، فإسرائيل قامت بتهجير قسم من الفلسطينيين عن أرضهم وممتلكاتهم وبالتالي فقدوا كل مقومات معيشتهم ومن جهة أخرى عزلت قسم آخر من الفلسطينيين في معازل ينقصها توفر الخدمات والحاجات الأساسية للاستمرار في الحياة. أشارت نتائج مسح التجمعات المتأثرة بالجدار الذي نفذ في آذار 2004 أن إسرائيل قد صادرت ما مجموعه 270,558 دونماً تركّز معظمها في محافظة طولكرم، منها 214,456 دونماً كانت مستخدمة لأغراض الزراعة والتي تعتبر أحد أهم مصادر الدخل للسكان في تلك المناطق ومصدر رزقهم الرئيسي. ومن هنا تنتظر إسرائيل النتيجة النهائية لما يحصل وهو هجرة شبه طوعية للسكان من تلك المعازل ليشكلوا في النهاية عبئاً ديموغرافياً وضغطاً سكانياً في مناطق أخرى.

شكل 1.7: مساحة الأراضي المصادرة في التجمعات التي تأثرت بجدار الضم والتوسع حسب المحافظة، آذار 2004.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها: آذار 2004. رام الله-فلسطين.

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بمصادرة العديد من آبار المياه في التجمعات المتأثرة بالجدار، مع العلم أن هذه الآبار تشكل المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه سكان هذه التجمعات في الحصول على المياه للشرب وري المزروعات وتربية الحيوانات، الأمر الذي زاد من صعوبة العيش في هذه التجمعات إضافة إلى اضطراب المواطنين إلى شراء المياه بأسعار مرتفعة نسبياً، وقد بينت نتائج مسح جدار الضم والتوسع أن 49 بئر مياه قد تم مصادرتها منذ البدء ببناء الجدار حتى نهاية شهر شباط 2004، وتتوزع آبار المياه المصادرة إلى 29 بئر تقع شرق الجدار و19 بئر في التجمعات المحاطة بالجدار وبئر واحد غرب الجدار، وكان النصيب الأكبر في عدد الآبار المصادرة لمحافظة قلقيلية (31 بئر).

#### 4.7: تدمير المنشآت الاقتصادية

وتستمر السياسات الإسرائيلية مما أدى إلى تفاقم حالة البؤس والفقر والبطالة التي يعيشها السكان الفلسطينيون في تلك المناطق، تأتي الإجراءات الإسرائيلية القمعية لتطال أماكن العمل ومصادر الرزق إما بالتدمير أو الإغلاق، حيث بلغ عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة في التجمعات المتأثرة بجدار الضم والتوسع 573 منشأة، منها 551 منشأة دمرت بشكل كلي و22 منشأة دمرت بشكل جزئي. بينما بلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي تم إغلاقها 960 منشأة، منها 952 منشأة أغلقت نهائياً و8 منشآت أغلقت بشكل مؤقت. ويوضح الجدول التالي توزيع المنشآت الاقتصادية المدمرة والتي تم إغلاقها في التجمعات السكانية التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها حسب المحافظة.

جدول 2.7: عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة (كلياً أو جزئياً) والمنشآت التي تم إغلاقها في التجمعات السكانية التي

يمر فيها جدار الضم والتوسع حسب المحافظة، آذار، 2004

المحافظة/المنطقة	عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة			عدد المنشآت الاقتصادية التي تم إغلاقها		
	كلياً	جزئياً	المجموع	نهائياً	مؤقتاً	المجموع
جنين	3	0	3	1	0	1
طولكرم	433	0	433	323	0	323
قلقيلية	98	22	120	615	7	622
سلفيت	10	0	10	10	0	10
بيت لحم	7	0	7	3	1	4
المجموع	551	22	573	952	8	960

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها: آذار 2004. رام الله-فلسطين.

#### 5.7: توفر خدمات البنية التحتية الأساسية

تشير النتائج إلى أن 91 تجمع سكاني من إجمالي عدد التجمعات التي تأثرت بالجدار والبالغ عددها 101 تجمع يتوفر فيها شبكة كهرباء، منها 14 تجمع غرب الجدار و73 تجمع شرق الجدار، وتجمع واحد أحيط بالجدار، و3 تجمعات فصلها الجدار إلى أجزاء، فيما بلغ عدد التجمعات التي يتوفر فيها شبكة مياه 78 تجمع سكاني من مجموع عدد التجمعات التي تأثرت الجدار، منها 13 تجمع غرب الجدار و61 تجمع شرق الجدار وتجمع واحد أحيط بالجدار و3 تجمعات فصلها الجدار إلى أجزاء، كما وبلغ عدد التجمعات التي يتوفر فيها شبكة طرق معبدة 78 تجمع سكاني، منها 9 تجمعات غرب الجدار و66 تجمع شرق الجدار وتجمع واحد أحيط بالجدار و2 تجمع فصلها الجدار إلى أجزاء.

وتتوفر شبكة الهاتف في 92 تجمع سكاني، منها 14 تجمع غرب الجدار و74 تجمع شرق الجدار وتجمع واحد أحيط بالجدار و3 تجمعات فصلها الجدار إلى أجزاء، فيما يلاحظ تدني عدد التجمعات التي يتوفر فيها شبكة صرف صحي،



حيث بلغت 11 تجمع من مجموع التجمعات التي تأثرت بالجدار، منها 3 تجمعات غرب الجدار و6 تجمعات شرق الجدار وتجمع واحد أحيط بالجدار وتجمع واحد فصله الجدار إلى أجزاء.

## الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

يمر الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الأقصى بأزمة عميقة وحقيقية نتيجة للإجراءات التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية سواء سياسة الحصار المفروض على المدن والتجمعات الفلسطينية أو الإغلاقات ومنع التجول أو التدمير المبرمج للبنية التحتية للمجتمع الفلسطيني وغيرها من الممارسات القمعية واللاإنسانية الإسرائيلية.

ومما لا شك فيه ان الإجراءات الإسرائيلية قد أوصلت الاقتصاد الفلسطيني الى أزمة حقيقية من حيث الواقع والأداء وتشويه في البنية الاقتصادية الفلسطينية، حيث أصاب التدمير عناصر الإنتاج الأساسية وشهد تراجعاً في أداء معظم الأنشطة الاقتصادية وانعكس ذلك في تراجع الناتج المحلي الإجمالي وفي مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فيه.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بوضع البرامج وخطط العمل الخاصة بمراقبة ورصد آثار الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في مناحي الحياة المختلفة منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والجغرافية، وتجسد ذلك في تنفيذ مجموعة من المسوح الميدانية المتخصصة والتي تهدف الى مراقبة أثر الإجراءات الإسرائيلية وقياس التغيرات التي طرأت على المؤشرات الرئيسية.

### 1.8: المؤشرات الكلية

يتضح من البيانات الإحصائية أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإغلاقات والإجراءات الإسرائيلية

المفروضة على الأراضي الفلسطينية وهذا يظهر بوضوح في الأزمة الحالية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني حيث:

- تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup> في العام 2001 بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية بما نسبته 11.4% عن العام 1999، ومع استمرار الهجمة الإسرائيلية وازدياد حدتها شراسة وصلت قيمة التراجع إلى أكثر من 14.6% عام 2002 مقارنة مع العام 1999.

- يرتبط تراجع النمو الاقتصادي بشكل مباشر بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان الكلي) والذي بلغ 18.9% عام 2001 في حين تراجع هذا المؤشر إلى أكثر من 25.6% عام 2002 وبما يزيد عن 31.8% من الدخل القومي الإجمالي لنفس العام مقارنة بالعام 1999.

- نتيجة لتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض تحويلات (أجور) العاملين في السوق الإسرائيلي بأكثر من 57.6% في الأراضي الفلسطينية عام 2001 وبنسبة تصل إلى 63.6% في عام 2002، انخفض الاستهلاك النهائي العائلي (إنفاق الأسر المعيشية على كافة السلع والخدمات الاستهلاكية باستثناء الإنفاق على إنشاء المساكن الذي يعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت، أما إيجار المساكن فيعتبر استهلاك نهائي منقوع من الأسر المعيشية) بما نسبته 8.8% عام 2001 و10.5% عام 2002 وذلك بالمقارنة مع 1999 وهذا التراجع سوف يؤثر

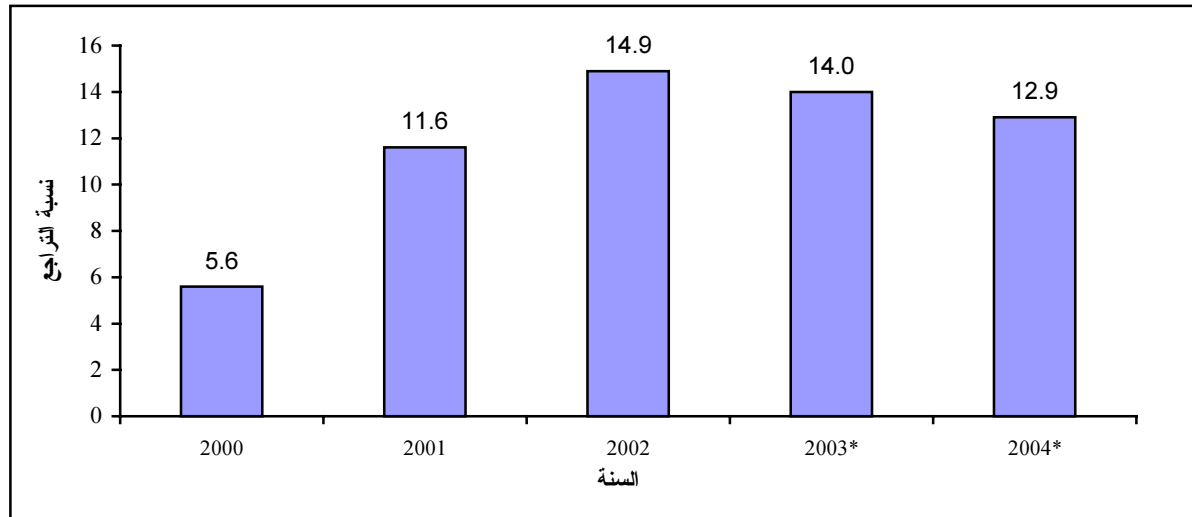
<sup>1</sup>الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس تجميعي للإنتاج خلال فترة زمنية معينة تعرف عادة بالسنة أو قيم السلع والخدمات السوقية التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة تعرف عادة بالسنة.

بدوره على مستوى النمو الاقتصادي كنتيجة مباشرة لتأثر الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة.

تشير أبرز المؤشرات الاقتصادية إلى استمرار التدهور الحاصل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام 2003، 2004، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية<sup>2</sup> وقطاع غزة حسب التقديرات الأولية في عام 2003 إلى 3.881 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل تراجعاً بنسبة 14.0% مقارنة مع العام 1999 ومن المتوقع أن يصل حسب التقديرات الأولية في عام 2004 إلى 3.928 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل تراجعاً بنسبة 12.9% مقارنة مع العام 1999، حيث من المتوقع أن يشهد العام 2004 نمواً طفيفاً مقارنة مع العام 2003 وذلك حسب التقديرات الأولية.

والشكل التالي يبين نسب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2000-2004.

شكل 1.8: نسب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع عام 1999



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000. رام الله-فلسطين  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. الإعلان الصحفي لنتائج الحسابات القومية الفلسطينية 2001-2002. رام الله-فلسطين  
\*: بيانات تقديرية

## 2.8 الخسائر المباشرة:

### • خسائر الأنشطة الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي):

بلغت خسائر الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ما يعادل 1,536.0 مليون دولار أمريكي منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية عام 2002 كخسائر مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي عبر تأثر الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (أنشطة الزراعة، الصناعة والإنشاءات، النقل والاتصالات، التجارة الداخلية والخدمات وأخرى)، منها 714.1 مليون دولار أمريكي في العام 2002، أي بمعدل خسارة شهرية 59.5 مليون دولار أمريكي. وتقدر قيمة الخسائر في باقي الضفة

<sup>2</sup> باقي الضفة الغربية: تعني الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الغربية وقطاع غزة في عام 2003 بحوالي 630.7 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تصل قيمة الخسائر في عام 2004 حوالي (583.7 مليون دولار أمريكي).

### 3.8: أداء القطاعات الاقتصادية

#### أولاً: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

##### على مستوى التجارة الخارجية:

تأثرت التجارة الخارجية الفلسطينية بالأحداث الدائرة في فلسطين منذ اندلاع إنتفاضة الأقصى وذلك بفعل الإغلاقات المستمرة ومنع حركة تنقل البضائع من وإلى فلسطين وبخاصة مع العالم الخارجي بهدف السيطرة على السوق الفلسطيني الذي يعتبر مفتوحاً أمام البضائع الإسرائيلية.

والجدول التالي يبين حركة التجارة الخارجية خلال الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002:

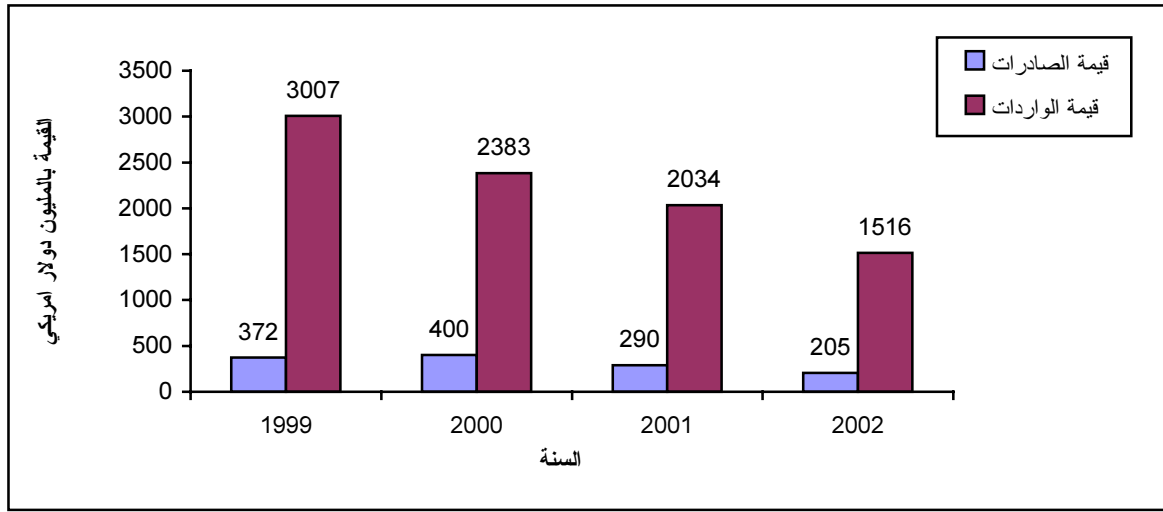
#### جدول 1.8: حركة الواردات والصادرات من وإلى فلسطين للأعوام 1999 - 2002

القيمة بالمليون دولار أمريكي				
المؤشر	1999	2000	2001	2002
<b>الواردات</b>				
الواردات من إسرائيل	1854	1740	1352	1117
الواردات من العالم الخارجي	1153	643	682	398
<b>المجموع</b>	<b>3007</b>	<b>2383</b>	<b>2034</b>	<b>1516</b>
<b>الصادرات</b>				
الصادرات إلى إسرائيل	360	370	273	181
الصادرات إلى العالم الخارجي	12	30	17	24
<b>المجموع</b>	<b>372</b>	<b>400</b>	<b>290</b>	<b>205</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. إحصاءات التجارة الخارجية 1999-2002. رام الله-فلسطين.

بالنظر إلى الجدول السابق يلاحظ ازدياد في حجم الصادرات وتراجع في حجم الواردات في عام 2000 بالمقارنة مع عام 1999، حيث تراجع قيمة الواردات بنسبة 20.8% مقابل زيادة في قيمة الصادرات بنسبة 7.5%. كذلك يلاحظ زيادة في عجز الميزان التجاري لعام 2001 بالمقارنة مع عام 2000، وذلك نتيجة لتراجع الصادرات بنسبة أعلى من نسبة التراجع في الواردات في عام 2001، حيث بلغت نسبة تراجع قيمة الواردات 14.7%، مقابل 27.5% في قيمة الصادرات. كذلك تظهر النتائج أن قيمة الواردات عام 2002 تراجع بنسبة 25.5% مقارنة مع عام 2001، وقيمة الصادرات تراجع بنسبة 29.3% مقارنة مع نفس العام. والشكل التالي يبين حركة التجارة الخارجية خلال الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002:

شكل 2.8: قيمة الصادرات والواردات في الأراضي الفلسطينية حسب السنة (بالمليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. إحصاءات التجارة الخارجية 1999-2002. رام الله-فلسطين.

#### على مستوى ميزان المدفوعات:

- أبرزت البيانات الأولية لميزان المدفوعات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة المؤشرات التالية\*:
1. سجل ميزان المدفوعات (الحساب الجاري) عجزاً بلغ 459.0 مليون دولار أمريكي لعام 2002، مشكلاً ما نسبته حوالي 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي قيمة نقل عن العجز في عام 2001 وتتنخفض بشكل ملحوظ عن عام 2000 والأعوام الاعتيادية السابقة بنسبة تقارب 75.0%.
  2. لعب العجز في الميزان التجاري السلعي (الذي بلغ 1,144.3 مليون دولار) دوراً أساسياً في عجز الحساب الجاري لعام 2002 مقارنة بـ 1,303.0 مليون لعام 2001 و1,890.4 مليون لعام 2000. وقد نتج الانخفاض المتتالي في عجز الميزان التجاري السلعي عن:
    - انخفاض الواردات بشكل متتالي خاصة من باقي دول العالم (باستثناء إسرائيل) وكان لضعف القوة الشرائية والإجراءات الإسرائيلية أهم الأسباب في هذا الانخفاض.
    - انخفاض قيمة الصادرات بشكل متتالي ومباشر نتيجة سياسة التدمير الإسرائيلي المتواصل للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية ومنها التصديرية، لكن قيمة الانخفاض في الواردات كانت أكبر من الصادرات.
  3. ساهم الفائض في ميزان الدخل الناتج عن تعويضات العاملين في إسرائيل بشكل أساسي في تخفيض العجز في الحساب الجاري إذ بلغت هذه التعويضات 140.2 مليون دولار عام 2002 مقارنة بـ 199.6 مليون عام 2001 بينما سجلت 619.7 مليون دولار عام 2000 وهي قيم منخفضة مقارنة بتعويضات الأعوام الاعتيادية السابقة.
  4. كان فائض التحويلات الجارية عاملاً مهماً في سد جزء آخر من عجز الحساب الجاري نتيجة:
    - تحويلات الدول المانحة بالرغم من الانخفاض المتتالي لقيمتها، حيث بلغت 414.1 مليون دولار عام 2002 و324.2 مليون عام 2001، في حين بلغت 179.1 مليون عام 2000.

\* ملاحظة: تم تحديث بيانات ميزان المدفوعات استناداً إلى تحديثات مصادر البيانات وخاصة ما يتعلق بإحصاءات التجارة الخارجية والحسابات القومية.

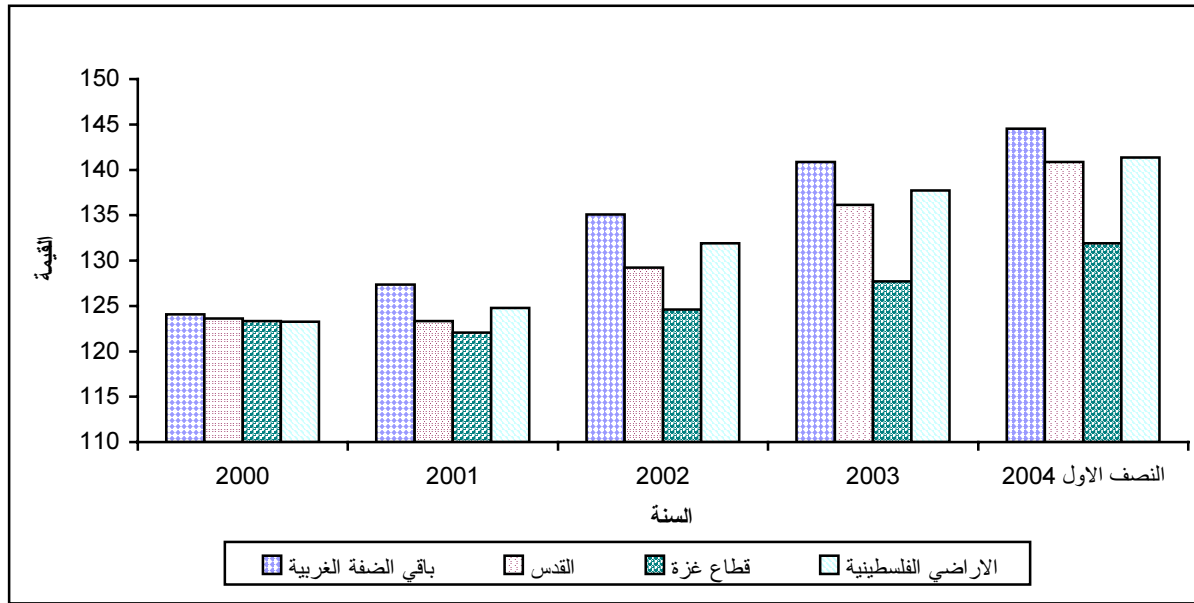
- تحويلات القطاعات الأخرى خاصة الأسر المعيشية، إذ بلغت 650.2 و612.8 مليون دولار للأعوام 2001 و2002 على التوالي مقارنة بـ 395.4 مليون لعام 2000، وهي قيم مرتفعة عن الأعوام السابقة وتشكل المساعدات من الأدوية والغذاء ومساعدات أسر الشهداء جزءاً هاماً منها.
- 5. بلغت التحويلات الرأسمالية 150.5 مليون دولار لعام 2002 مقارنة مع 219.3 مليون دولار لعام 2001 بينما بلغت 188.4 مليون لعام 2000 وشكلت التحويلات الحكومية ما نسبته 51.0% من هذه التحويلات، ويعزى هذا الانخفاض إلى النقص في تحويلات الدول المانحة.

### ثانياً: حركة الاسعار

ارتفعت أسعار المستهلك خلال شهر تموز 2004 بنسبة 14.86%، مقارنة بشهر أيلول 2000 (بداية انتفاضة الأقصى). وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.8% خلال عام 2000، كذلك ارتفع الرقم القياسي بنسبة 1.23% خلال عام 2001 واستمر في الارتفاع خلال عام 2002 مسجلاً نسبة زيادة مقدارها 5.71%، وارتفع الرقم القياسي عام 2003 بنسبة 4.40%، وشهدت الأسعار منذ بداية عام 2004 ولغاية منتصفه ارتفاعاً بلغ 2.6%.

والشكل يبين الرقم القياسي خلال الأعوام 2000، 2001، 2002، 2003، والنصف الأول 2004 :

شكل 3.8: الرقم القياسي العام في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والسنة



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. الأسعار والأرقام القياسية 2000-2004. رام الله-فلسطين.

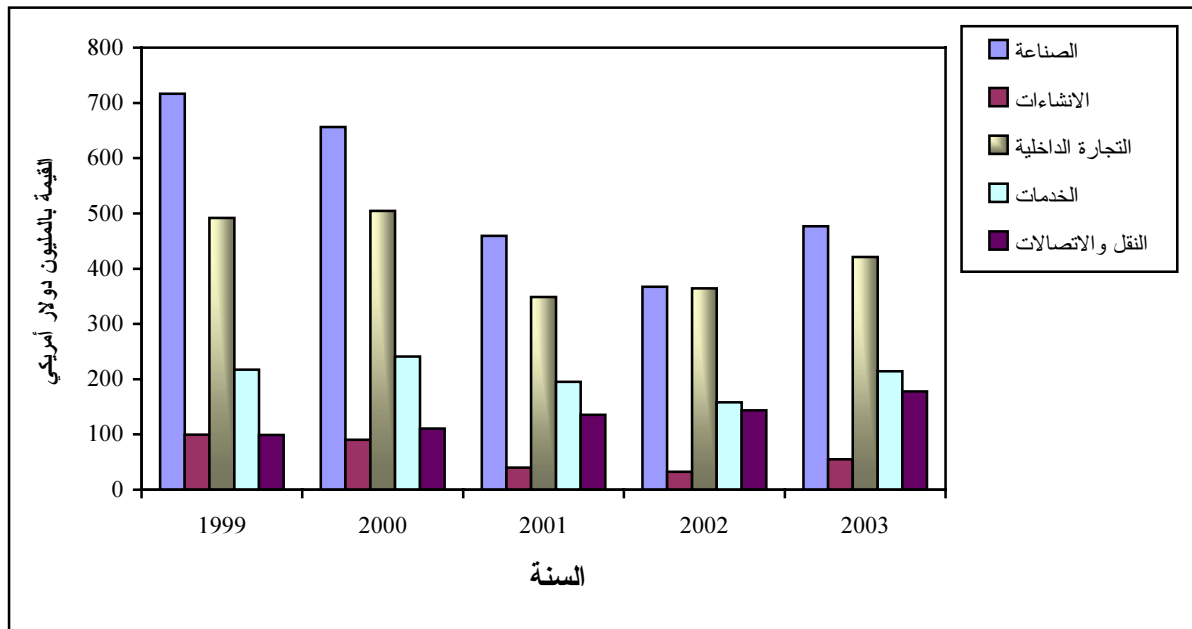
### ثالثاً: أداء الأنشطة الاقتصادية

نتج عن الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية تراجع في أداء الأنشطة الاقتصادية والذي كان واضحاً من خلال تراجع معظم المؤشرات لهذه الأنشطة، حيث نلاحظ أن القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1999 بلغت 1,625.2 مليون دولار أمريكي، إنخفضت عام 2000 إلى 1,602.8 مليون دولار أمريكي محققة تراجع بنسبة 1.4%، واستمرت القيمة المضافة بانخفاض حيث بلغت 1,179.3 مليون دولار أمريكي

عام 2001، وبلغت نسبة التراجع 27.4% مقارنة مع عام 1999، و26.4% مقارنة مع عام 2000، وفي عام 2002 فقد زادت حدة التراجع في جميع مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت القيمة المضافة 1,066.0 مليون دولار أمريكي، بنسبة تراجع 34.4% مقارنة مع عام 1999، و9.6% مع عام 2001، أما نتائج عام 2003 فقد أظهرت أن هناك تحسناً في أداء الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع عام 2002، حيث بلغت القيمة المضافة 1,344.9 مليون دولار أمريكي، محققة إرتفاع بنسبة 26.2% مع العام السابق (2002)، ولكن مقارنة مع الأوضاع قبل انتفاضة الأقصى فإن أداء القطاعات الاقتصادية مازال دون المستوى المطلوب حيث بلغت نسبة التراجع 17.2% مقارنة مع عام 1999.

كذلك تراجع عدد المشتغلين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2003 بنسبة 9.4% بالمقارنة مع عام 2000، وسجل الإنتاج والاستهلاك الوسيط في عام 2003 تراجعاً بنسبة 21.3%، و28.4% على التوالي مقارنة مع عام 2000. والشكل يبين القيمة المضافة خلال الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002، 2003:

شكل 4.8: القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والسنة.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. سلسلة المسوح الاقتصادية، 1999-2003. رام الله-فلسطين.

#### رابعاً: مؤشرات القطاع السياحي:

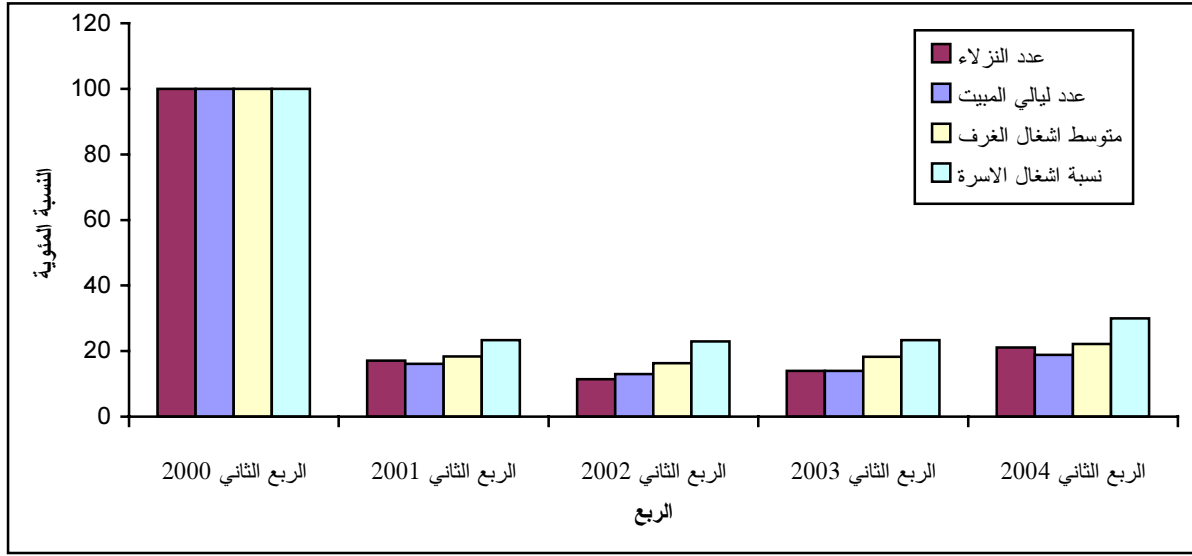
##### • مؤشرات القطاع الفندقي:

أشارت نتائج مسح الفنادق ان النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية تأثر بشكل ملحوظ خلال انتفاضة الأقصى، حيث بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2004 ما مجموعه 22,431 نزلياً، قضوا 61,979 ليلة، حيث تراجع معظم مؤشرات هذا النشاط، فعدد النزلاء في الربع الثاني من عام 2000 بلغ 106,330 نزلياً، تراجع هذا العدد في الربع الثاني من عام 2001 ليصل الى 18,156 نزلاء، في حين وصل هذا العدد الى 12,149 نزلياً في الربع الثاني من عام 2002، أما في الربع الثاني من عام 2003 فقد بلغ عدد النزلاء 14,847 نزلياً. وعند مقارنة عدد النزلاء في الربع الثاني للأعوام 2001، 2002، 2003، و2004 مع الربع الثاني 2000، نجد ان هناك

تراجع ملحوظ في أداء هذا النشاط بسبب الاجراءات الاسرائيلية، حيث بلغت نسب التراجع 78.9%، 86.0%، 88.6%، و82.9% على التوالي.

والشكل التالي يبين النتائج الأساسية لأهم مؤشرات النشاط الفندقي للربع الثاني من الاعوام 2001، 2002، 2003، و2004 مقارنة مع الربع الثاني من عام 2000:

شكل 5.8: التغير النسبي لأهم مؤشرات النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، مقارنة مع الربع الثاني 2000، حسب الربع



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية 2000-2004. رام الله-فلسطين.

#### أداء الأنشطة السياحية

اظهرت نتائج مسح الأنشطة السياحية في الأراضي الفلسطينية ان هناك تراجعاً واضحاً في معظم مؤشرات الأنشطة السياحية منذ بداية انتفاضة الاقصى، حيث بلغ عدد تذاكر السفر المباعه في المنشآت العاملة في أنشطة وكالات السياحة والسفر 29,705 تذكرة سفر في عام 2002، مقابل 71,532 تذكرة في عام 2000، حيث وصلت نسبة التراجع في عدد تذاكر السفر إلى 58.0%. كذلك بلغ عدد الرحلات السياحية المنفذة من قبل شركات السياحة والسفر والنقل السياحي 2,285 رحلة عام 2002، أما في عام 2000 فقد بلغ عدد الرحلات 11,103 رحلة، وعند مقارنة النتائج عام 2002 مع عام 2000 نلاحظ أن هناك تراجع واضح في عدد الرحلات المنفذة بنسبة 79.0%. في حين بلغ عدد مركبات التأجير في شركات تأجير المركبات السياحية 1,080 مركبة عام 2002، مقابل 1,503 مركبة عام 2000، حيث وصلت نسبة التراجع في عدد هذه المركبات عام 2002 إلى 28.0%.

#### خامساً: مؤشرات البناء

##### عدد الرخص الصادرة:

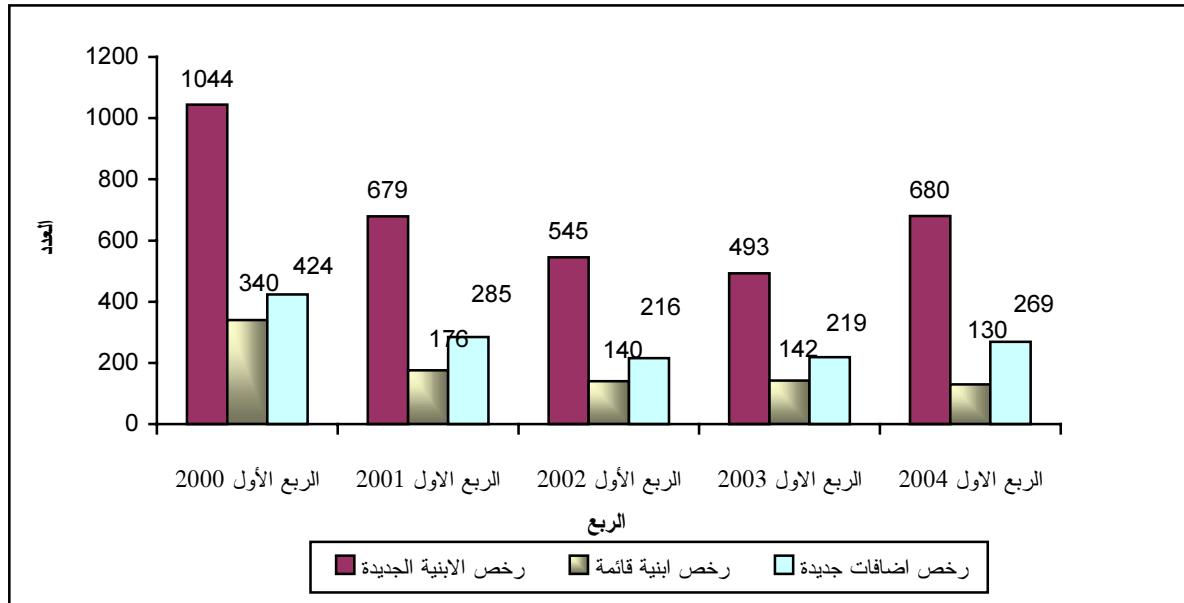
تراجع عدد الرخص الصادرة في الربع الاول لعام 2004 قياساً بنفس الربع من العام 2000 بنسبة 41.2%، كذلك تراجع بنسبة 8.9% قياساً بنفس الربع من العام 2001، في حين تزايد عدد الرخص الصادرة بنسبة 16.0% قياساً بنفس الربع من العام 2002 مع ملاحظة أن الربع الاول 2003 نفسه تراجع قياساً بالربع الاول 2000 بنسبة 53.6%،



كذلك تراجع الربع الاول 2001 بنسبة 35.4% قياساً بنفس الربع من العام 2000، علماً بأن الاتجاه العام كان الزيادة المطردة على عدد الرخص منذ العام 1996 وحتى الربع الاول من عام 2000، واستمر التراجع في عدد الرخص الصادرة في الأراضي الفلسطينية في الربع الاول لعام 2004، كجزء من التراجع الاقتصادي، بسبب تصاعد واشتداد إجراءات الاحتلال المتمثلة في الإغلاق وتقييد الحركة والتنقل بين المناطق الفلسطينية.

والشكل التالي يبين بعض مؤشرات رخص الابنية الصادرة

شكل 6.8: أهم المؤشرات الرئيسية لرخص الابنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية حسب السنة



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. إحصاءات رخص الابنية 2004-2000. رام الله-فلسطين.

#### سادساً: القطاع الزراعي

عانى القطاع الزراعي كبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال انتفاضة الأقصى نتيجة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وقد توزعت الخسائر في هذا القطاع منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 وحتى نهاية شهر حزيران 2004 على الشكل التالي:

1. الأشجار المقطوعة: بلغ عدد الأشجار المتلفة 1,058,592 شجرة من شتى أنواع الأشجار المثمرة في الأراضي الفلسطينية لأسباب وحجج أمنية كإطلاق النار من بينها أو تغطيتها على نقاط عسكرية مما يسبب إعاقة الرؤيا للدوريات والحواجز العسكرية أو لأغراض شق طرق جديدة للمستوطنات أو لإقامة مستوطنات جديدة على الأراضي الفلسطينية أو بهدف خلق مناطق عازلة ومفتوحة للمستوطنات، وقد كانت معظم الأشجار المتلفة هي من الزيتون في المستوى الأول وقد بلغ عددها 382,695 شجرة تلاها في الدرجة الثانية أشجار الحمضيات 357,302 شجرة ومن ثم الأشجار الحرجية 114,724 شجرة.

2. قيمة الخسائر والأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي: بلغ مجموع قيمة الخسائر والأضرار في الثروة الحيوانية والاستثمارات الزراعية في الأراضي الفلسطينية في الفترة 2000/10/1-2004/6/30 ما قيمته 1,063.5 مليون دولار أمريكي، حيث شكلت خسائر العمالة الزراعية أعلى قيمة فيها وبلغت 331.8 مليون دولار أمريكي نتيجة فقدان العديد من المزارعين والعمال الزراعيين لأعمالهم بشكل كامل أو جزئي، وجاء في الدرجة الثانية من حيث

ضخامة حجم الخسائر تجريف الأشجار والمحاصيل وتدمير المنشآت الزراعية وبلغت 263.5 مليون دولار أمريكي، ومن ثم جاء تدني أسعار المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) في المرتبة الثالثة وبلغت قيمة الخسائر فيه 151.6 مليون دولار أمريكي، وجاء ذلك مع ارتفاع أسعار الأعلاف والتكاليف الزراعية وشل حركة النقل والتسويق الزراعي والتصدير للسلع الزراعية.

#### 4.8: الخسائر في المباني والمنشآت العامة

بلغ عدد المباني الخاصة والعامة في الأراضي الفلسطينية المتضررة جراء الاعتداءات الإسرائيلية وتمثلة في القصف المتواصل للمنازل الخاصة والعامة والمنشآت الأمنية وخاصة في فترات الإجتياحات المتكررة، كذلك سياسة هدم البيوت بحجج كثيرة، حيث بلغ عدد هذه المباني منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 وحتى 2004/6/30 حوالي 65,998 مبنى بقيمة مادية بلغت 292.1 مليون دولار أمريكي توزعت:

- عدد المباني التي تضررت جزئياً بلغ 58,875 مبنى، بقيمة 46.7 مليون دولار أمريكي.
- عدد المباني الخاصة التي تضررت بشكل كبير بلغ 6,540 مبني بقيمة مادية 172.2 مليون دولار أمريكي.
- عدد المباني والمنشآت الأمنية المتضررة بلغ 415 مبنى، بقيمة 62.3 مليون دولار أمريكي.
- عدد المباني العامة المتضررة بلغ 168 مبنى، بقيمة 10.9 مليون دولار أمريكي.



2004871 .

\_\_\_\_\_

;# ) " (8 (8 '()); >& + ,A ! " # \$! % " .12  
.20049713 . [www.mohegov.ps](http://www.mohegov.ps) '() 2

13. وزارة التربية والتعليم العالي، الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الأقصى 2000/9/28 وحتى 2004/7/15، موقع الوزارة على الإنترنت ([www.mohe.gov.ps](http://www.mohe.gov.ps)). رام الله - فلسطين.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات شهداء انتفاضة الأقصى. رام الله - فلسطين.
15. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2004. موقع الجمعية على الإنترنت. رام الله - فلسطين.
16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. مسح اثر الجدار الفاصل على التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها: 2003. رام الله - فلسطين.
17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها: آذار 2004. رام الله - فلسطين.
18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. مسح اثر الجدار الفاصل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار الفاصل من أراضيها (تشرين أول 2003). رام الله - فلسطين.
19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000. رام الله - فلسطين.
20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. الإعلان الصحفي لنتائج الحسابات القومية 2001-2004. رام الله - فلسطين.
21. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. إحصاءات التجارة الخارجية 1999-2002. رام الله - فلسطين.
22. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. الأسعار والأرقام القياسية 2000-2004. رام الله - فلسطين.
23. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. سلسلة المسوح الاقتصادية، 1999-2003. رام الله - فلسطين.
24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية 2000-2004. رام الله - فلسطين.
25. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. إحصاءات رخص الأبنية 2000-2004. رام الله - فلسطين.